الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

التقرير الاقتصادي والمالي

مشروع قانون المالية لسنة 2024

اكتوبر 2023

الفهرسة

مقدمة: 3

1. الوضع الاقتصادي الدولي 4

1.1. النمو الاقتصادي العالمي 4

2.1 التضخم 5

3.1 التجارة العالمية 5

2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة 6

1.2 النمو الاقتصادي 6

2.2 التضخم 9

3.2 القطاع الخارجي 9

4.2 الدين العام 9

1.4.2 حالة الدين العام عند 2022/12/31 9

2.4.2 إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر 2023 11

3.4.2 مؤشرات التكلفة والمخاطر لمحفظة الديون الحالية في نهاية عام 2023 12

3- تنفيذ وآفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 14

1.3 نظرة موجزة على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 14

2.3 آفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021-2025 19

4. المالية العامة 21

1.4 الحالة المالية في عام 2022 21

1.1.4 الموارد 21

2.1.4 النفقات : 21

2.4 تطور الوضعية المالية نهاية سبتمبر 2023 22

1.2.4 الإيرادات 22

2.2.4 النفقات 23

3.2.4 الرصيد الإجمالي 25

5: الآفاق الاقتصادية والمالية لسنة 2024 25

1.5 توجهات السياسة المالية 25

2.5 الكتل الرئيسية لمشروع ميزانية 2024 26

1.2.5 المكونات الرئيسية للإيرادات: 26

2.2.5 المكونات الرئيسية لنفقات 2024 27

3.2.5 رصيد الميزانية 29

فهرس الاشكال

الشكل 1: النمو العالمي	4
الشكل 2: النمو حسب المنطقة	5
الشكل 3: نمو حجم تجارة السلع	6
الشكل 4: النمو الحقيقي 2018-2024	7
الشكل 5: مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 2022-2024	8
الشكل 6: حصص القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 2024	8
الشكل 7: توزيع الديون في نهاية عام 2023 حسب نوع الدائن	11
الشكل 8: توزيع المبالغ الخارجية المستحقة في نهاية عام 2023 حسب العملات الرئيسية.	12
الشكل 9: طبيعة إهلاك الديون المتوقع في نهاية عام 2023	14
الشكل 10: القطاع الاولي	16
الشكل 11: القطاع الثانوي	17
الشكل 12: القطاع الثالث	18
الشكل 13: الايرادات	21
الشكل 14: النفقات	22
الشكل 15: تنفيذ الإيرادات في نهاية سبتمبر 2022-2023	23
الشكل 16: تنفيذ النفقات سبتمبر 2022-2023	23
الشكل 17: تطور برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حسب المحور	24
الشكل 18: تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حسب القطاع	25
الشكل 19: توزيع الإيرادات في عام 2024	26
الشكل 20: الإيرادات الضريبية	27
الشكل 21: توزيع النفقات في عام 2024	27
الشكل 22: النفقات التشغيلية 2024	28
الشكل 23: توزيع النفقات الاستثمارية	29
الشكل 24: رصيد الميزانية 2024	29

فهرس الجداول

الجدول 1: تكاليف ومخاطر المحفظة في نهاية 2022	10
الجدول 2: تكاليف المحفظة والمخاطر في نهاية عام 2023	13

مقدمة:

مقتطف من المادة 42 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، ،

تنص على أن:

"يرفق بمشروع قانون المالية تقرير اقتصادي ومالي يعرض وضع السنة المنصرمة

والآفاق الاقتصادية والمالية للدولة مع ملخص حول تنفيذ السياسة العامة للتنمية في البلاد "

ما برح التعافي العالمي بطيئا ومتفاوتا إثر جائحة كوفيد-19 واستمرار الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من أن الاقتصاد أظهر مرونة هذا العام، إلا أنه لا يزال من السابق لأوانه الاغتباط بذلك. ولا يزال النشاط الاقتصادي بعيدا عن العودة إلى المسار الذي اتبعه قبل الجائحة، وخاصة في البلدان الصاعدة والنامية، كما أن الفوارق آخذة في الاتساع بين المناطق. وهناك عدة قوى تعيق التعافي، بعضها بسبب العواقب طويلة المدى للوباء والحرب في أوكرانيا وزيادة التفتت الجيواقتصادي، والبعض الآخر يتسم بالظرفية أكثر، ولا سيما آثار تشديد السياسة النقدية اللازمة للحد من التضخم وإلغاء دعم الميزانية في سياق ارتفاع الديون والظواهر الجوية المتطرفة. وتُعَد توقعات النمو العالمي في الأمد المتوسط، عند مستوى 3.1٪، هي الأضعف منذ عدة عقود، كما أن احتمالات لحاق بلدان بمستويات المعيشة في بلدان أخرى أكثر تقدماً ضئيلة.

على المستوى الوطني: بعد تسارعه إلى 6.4٪ عام 2022، من المتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الوطني 4.2٪ عام 2023 و5.6٪ عام 2024. ويعزى هذا التباطؤ في 2023 إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصيد وتباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والصناعات الاستخراجية، وخاصة نشاط استخراج الذهب، بعد الزيادة الحادة التي لوحظت في عام 2022، والناتجة عن استئناف إنتاج تازيازت بعد الحريق الذي اندلع في المصنع في يونيو 2021. وسيشهد القطاع الثالث ديناميكية تدعمها التجارة والقطاع المالي والنقل والاتصالات والإدارات العامة في سياق الاتجاه الهبوطي في أسعار الاستهلاك.

وما بين 2023 و2026، من المتوقع أن يصل النمو إلى حوالي 5,3٪ في المتوسط بفضل ديناميكية القطاع الاستخراجي تحت تأثير إنتاج الغاز وأيضا بفضل زيادة إنتاج اسنيم والتوجه الجيد للقطاعين الثالث والأولي.

وفي هذا السياق، يأتي مشروع ميزانية 2024 في إطار مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف والتوجهات الرئيسية التي اعتمدت هي كما يلي:

الأهداف:

- تعزيز الأداء الاقتصادي.
- تحسين إطار ونوعية حياة المواطنين.
- ضمان استدامة الميزانية.

الاتجاهات:

- مواصلة تنفيذ الإصلاحات الضريبية الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد لتمويل السياسات العامة المتخذة.

• ضمان السلام والأمن والحفاظ على وحدة التراب الوطني.

• الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

• تهيئة الظروف الملائمة للتحول الهيكلي للاقتصاد وتحقيق نمو قوي وشامل.

• بدء مسار هبوطي في الإنفاق الجاري، بعد الزيادات الحادة التي لوحظت في السنوات الأخيرة، والمرتبطة بالظرفية الدولية غير المواتية (كوفيد-19، وارتفاع أسعار منتجات الطاقة، وما إلى ذلك)؛

• حماية البيئة بشكل أفضل وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغير المناخي.

• إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري، بما يتماشى مع البرنامج الرئاسي واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

1. الوضع الاقتصادي الدولي

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 3.5٪ في عام 2022 إلى 3.0٪ في 2023 و2.9٪ في عام 2024. ولا تزال التوقعات أقل من المتوسط التاريخي (2000-2019) البالغ 3.8٪، والتوقعات لعام 2024 أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن تلك المنبثقة عن تحديث آفاق الاقتصاد العالمي في يوليو 2023.

الشكل 1: النمو العالمي

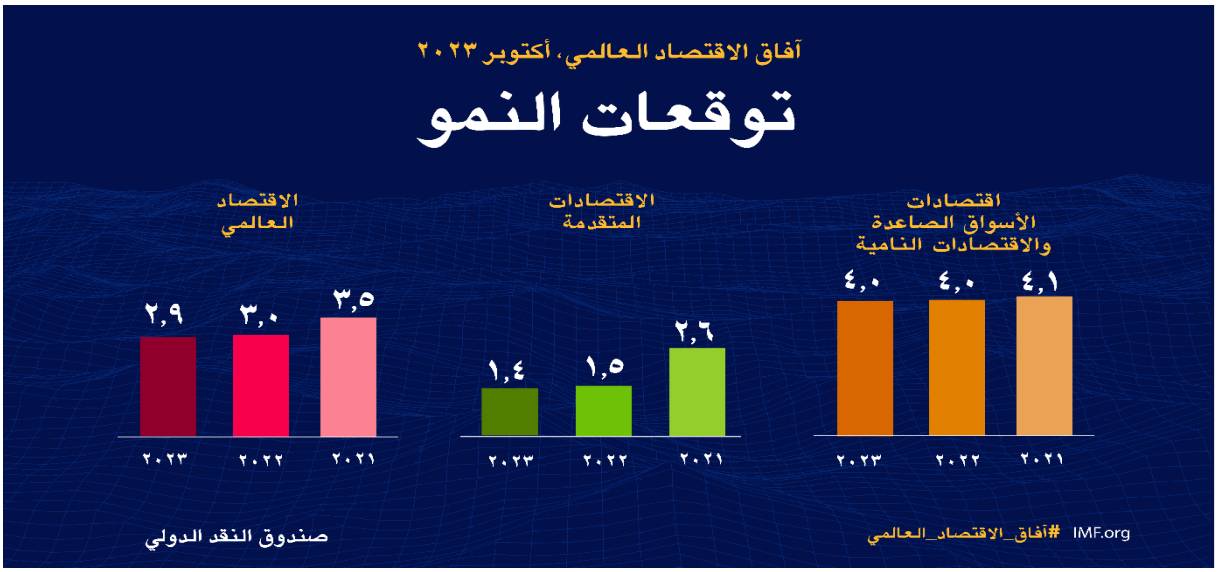

وفي البلدان المتقدمة، من المتوقع حدوث تباطؤ، مع انخفاض النمو من 2.6٪ في عام 2022 إلى 1.5٪ في 2023، ثم إلى 1.4٪ في 2024، لأنه وإن كانت ديناميكية الولايات المتحدة أقوى من المتوقع، فإن النمو سيكون أقل من التوقعات في منطقة اليورو.

ومن ضمن الاقتصادات المتقدمة، تجاوزت الولايات المتحدة التوقعات حيث أظهر الاستهلاك والاستثمار مرونة، في حين تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو.

ومن المتوقع أن تشهد البلدان الصاعدة والنامية تراجعاً طفيفاً في نموها، من 4.1٪ في 2022 إلى 4.0٪ في عامي 2023 و2024، وقد تم تعديل التوقعات هبوطيها بسبب الأزمة التي يشهدها قطاع العقارات في الصين، على الرغم من أن العديد من البلدان الصاعدة قد أثبتت قدرتها على الصمود وحققت مفاجآت إيجابية.

بيد أنه من الممكن أن تتفاقم الأزمة في القطاع العقاري في الصين وأن تخلف تداعيات عالمية، وخاصة على البلدان المصدرة للسلع الأساسية.

الشكل 2: النمو حسب المنطقة

2.1 التضخم

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي بشكل مطرد، من 8.7٪ في عام 2022 إلى 6.9٪ في 2023، ثم إلى 5.8٪ في عام 2024، وذلك بسبب تشديد السياسة النقدية الذي مَهدَ له انخفاضُ الأسعار العالمية للسلع الأساسية. كما يتوقع أن ينخفض التضخم باستثناء الطاقة والغذاء بشكل تدريجي، لكن من غير المنتظر أن يعود التضخم الإجمالي إلى قيمته المستهدفة قبل عام 2025 في معظم البلدان.

ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع التضخم الذي لوحظ خلال العامين الماضيين إلى خلق استباقات تضخم مرتفعة وإضعاف أداء الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية لإعادة التضخم إلى مستواه المستهدف.

3.1 التجارة العالمية

تباطأت التجارة العالمية بشكل حاد في الربع الأخير من عام 2022 حيث ظهرت آثار التضخم المستمر والسياسة النقدية المتشددة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى.

علاوة على ذلك، فإن الصعوبات في سوق العقارات في الصين والحرب في أوكرانيا من شأنها أن تمنع حدوث انتعاش أقوى بعد كوفيد-19 وتزيد من قتامة التوقعات التجارية. ويبدو أن التباطؤ سيكون واسع النطاق ويؤثر على عدد كبير من البلدان.

لقد قام الاقتصاديون في منظمة التجارة العالمية بمراجعة توقعات نمو تجارة البضائع العالمية في عام 2023 تنازلياً، في أعقاب التباطؤ الذي بدأ في الربع الرابع من عام 2022. وهو ما أشارت إليه أحدث توقعات منظمة التجارة العالمية المنشورة في 5 أكتوبر. ومن المنتظر أن يرتفع حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة 0.8٪ هذا العام، أي أقل من نصف الزيادة المتوقعة البالغة 1.7٪ في ابريل. على أن يظل النمو المتوقع بنسبة 3.3٪ لعام 2024 دون تغيير تقريبًا عن التقدير السابق لمجموعة واسعة من السلع.

الشكل 3: نمو حجم تجارة السلع

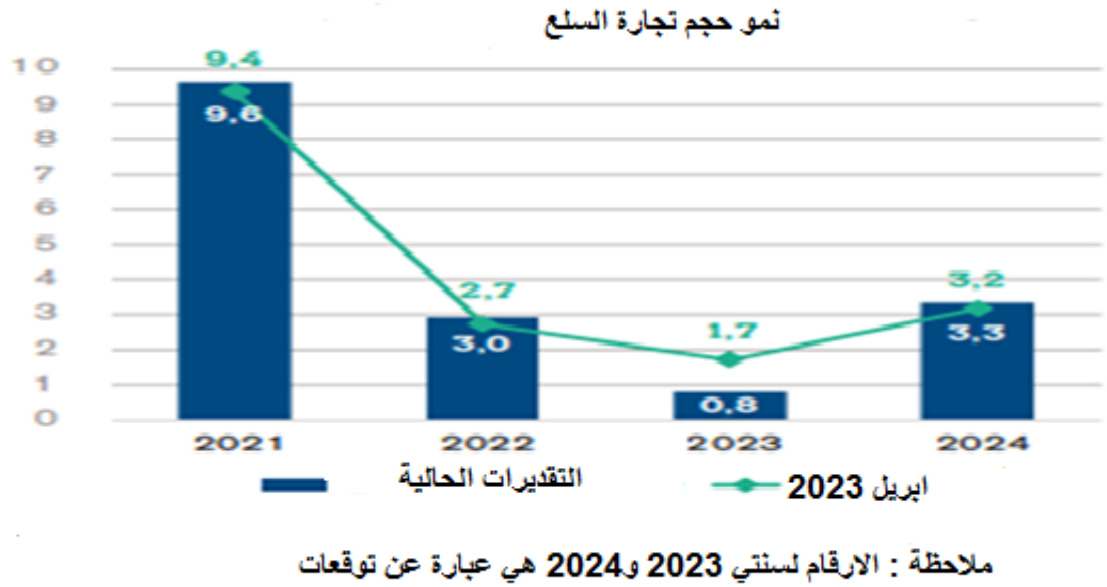

ملاحظة : الارقام لسنتي 2023 و2024 هي عبارة عن توقعات

2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة

1.2 النمو الاقتصادي

تطور النمو الاقتصادي 2021-2022

على مدار عام 2022، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.4٪ مقارنة بـ 2.4٪ في عام 2021، وهو ما يمثل أقوى زيادة في النمو منذ عام 2018. وهو في هذا مدعومٌ بشكل أساسي بالقطاع الأولي والثانوي الذين وصل نموهما بالقيمة الحقيقية على التوالي إلى 12.7٪ و12٪ مقارنة بانكماش قدره 3.8٪ و8.2٪ في 2021.

• **القطاع الأولي:** ارتفع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع بنسبة 12.7٪ عام 2022 مقابل انكماش بنسبة 3.8٪ عام 2021، وذلك بتأثير حسن أداء أنشطة الصيد والزراعة. وبالفعل، كان أداء قطاعي الزراعة والصيد جيدا عام 2022، حيث سجلا نموا بنسبة 23.5٪ للأول و22.1٪ للثاني مقابل انكماش بنسبة 0.5٪ و16.2٪ عام 2021. أما في قطاع التنمية الحيوانية، فقد بلغ النمو 3.8٪ في عام 2022 مقابل 3.5٪ في عام 2021.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع الأولي 80.41 مليار أوقية عام 2022، مرتفعا بنسبة 20.1٪ مقارنة بمستواه عام 2021. وبذلك، ساهم القطاع الأولي بنسبة 22.2٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 مقابل 18.6٪ عام 2021.

• **القطاع الثانوي:** بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا القطاع، فقد شهد نمواً مرتبطاً بشكل رئيسي بزيادة الأنشطة الاستخراجية. ولا سيما المجموعة الفرعية "الذهب والنحاس" والأنشطة التصنيعية. ومن حيث القيمة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي بنسبة 12٪ مقارنة بانكماش قدره 8.2٪ في عام 2021. وبذلك يمثل 30.2٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2022 مقارنة بـ 32.9٪ في عام 2021.

بلغ النمو الحقيقي للقيمة المضافة للأنشطة الاستخراجية خلال سنة 2022 نسبة 19٪ مقارنة بانكماش قدره 12,6٪ مسجلة في 2021. يعكس هذا التطور أساسا نمو القيمة المضافة لنشاط استخراج الخامات المعدنية، خاصة الذهب والنحاس.

وقد تسارعت القيمة المضافة الحقيقية لإنتاج المجموعة الفرعية للتعدين "الذهب والنحاس" بنسبة 7.4٪ سنة 2022 مقابل انكماش بنسبة 46.6٪ سنة 2021، وذلك إثر استئناف الإنتاج بموقع تازيازت الذي كان قد تعرض لتوقف الإنتاج بقية من عام 2021 بعد حريق خلال شهر يونيو.

• **القطاع الثالث:** في عام 2022، تميز النشاط في القطاع الثالث بزيادة قدرها 3.1٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي أقل أهمية من الزيادة البالغة 10.2٪ في عام 2021. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالأداء الجيد للأنشطة على مستوى الخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات. وبذلك مثل 42.7٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2022 مقابل 40.4٪ عام 2021.

الشكل 4: النمو الحقيقي 2018-2024

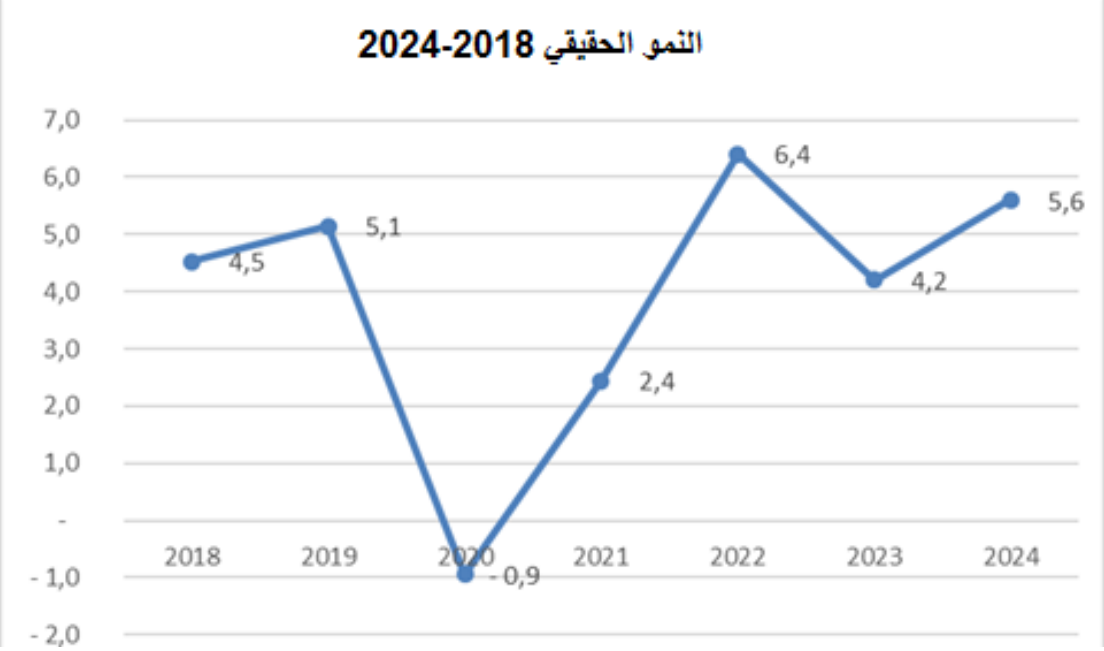

تطور النمو الاقتصادي 2023-2024

وبعد تسارعه إلى 6.4% في 2022، من المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد الوطني إلى 4.2% في 2023 و5.6% في 2024. ويعزى التباطؤ في 2023 إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصيد، وإلى تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الزراعي والصناعات الاستخراجية، وخاصة تعدين الذهب.

الشكل 5: مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 2022-2024

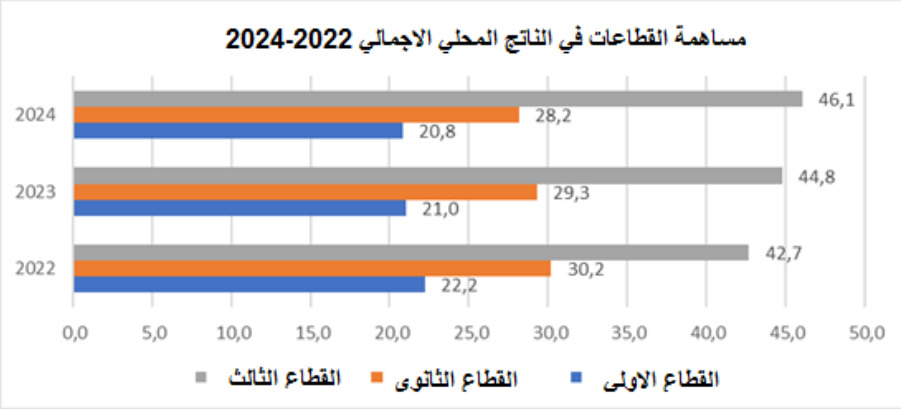

ومن المنتظر أن يشهد القطاع الأولي نموا بنسبة 5,1% سنة 2023، قبل أن يتسارع إلى 8,3% سنة 2024 بفضل الأداء الجيد لقطاع التنمية الحيوانية واستئناف نشاط الصيد البحري. ومن المتوقع أن تنمو الزراعة بنسبة 17,3% في عام 2023 وستظل ديناميكية، نظرا للسياسة الزراعية الجديدة التي تنتهجها السلطات العمومية. على أن يبلغ النمو في النشاط المتعلق بالتنمية الحيوانية 5.5% عام 2023 و5.3% عام 2024.

ويتوقع أن يبلغ نمو القطاع الثانوي 6,1% بعد تسجيل انتعاش بنسبة 12% سنة 2022. كما سيتعزز هذا النمو ليبلغ 6,4 سنة 2024 بفضل إنتاج الحديد (اسنيم) والذهب (تازيازت) والغاز. يضاف إلى ذلك ديناميكية الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتي يمكن أن يصل نمو قيمتها المضافة الحقيقية إلى 5,2% في عام 2023.

في حين ينتظر أن يسجل القطاع الثالث نموا بنسبة 6.2% في عام 2023 وأن تستمر هذه الوتيرة ويتم تعزيزها في عام 2024 بمعدل 7.5% بسبب الأداء الجيد للأنشطة الخدمية ككل، ولا سيما القطاع المالي، والاتجاه التنازلي في المستوى العام للأسعار.

الشكل 6: حصص القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 2024

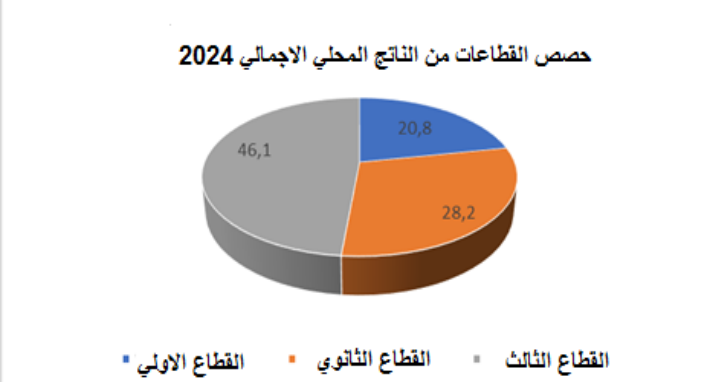

2.2 التضخم

لقد شهد التضخم ، في 2022، مقاسا بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، اتجاها تصاعديا، ليبلغ 11.0٪ كانزلاق سنوي مقابل 5.7٪ في نهاية سنة 2021. ونتج هذا التسارع، على وجه الخصوص، عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة (+17.4٪). أما متوسط التضخم السنوي، فقد ارتفع بشكل حاد، من 3.6٪ عام 2021 إلى 9.6٪ عام 2022. ويعود هذا الاتجاه التصاعدي في أسعار الاستهلاك بشكل أساسي إلى الارتفاع الواضح في أسعار المنتجات الغذائية، ولا سيما ارتفاع أسعار "السكر والمربى والعسل والشوكولاتة والحلويات" (+35.2٪)؛ "الزيوت والدهون" (+23.4٪)؛ "اللحوم" (+18.2٪) و"الخبز والحبوب" (+15.1٪).

وفي ما يتعلق بالتضخم الكامن (باستثناء منتجات المواد الغذائية والطاقة)، فقد وصل إلى 10.4٪ على أساس انزلاق سنوي و10.7٪ كمتوسط سنوي.

ويشهد المستوى العام للأسعار تباطؤا متواصلا منذ بداية عام 2023. وعلى أساس سنوي، بلغ معدل التضخم 3.7٪ في أغسطس 2023 مقابل 10.3٪ في يناير بسبب تراجع أسعار بعض المنتجات (الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والزيوت). وفي المتوسط السنوي، بلغ مستوى التضخم 8.2٪ في أغسطس مقابل 9.9٪ في يناير بسبب الاتجاه الهبوطي في أسعار المواد الغذائية.

ونظرا لسياق توجه الأسعار العالمية نحو الهبوط، فمن المتوقع أن يشهد التضخم في موريتانيا نفس المسار، ليبلغ 8,7٪ في عام 2023 و7٪ في عام 2024.

3.2 القطاع الخارجي

في عام 2022، ساهم ارتفاع الأسعار العالمية، وخاصة أسعار المنتجات الغذائية والطاقة، بشكل كبير في تدهور الحسابات الخارجية. وأدى ذلك إلى اتساع عجز الحساب الجاري مع انخفاض كبير إلى حد ما في الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي. وبلغ عجز الحساب الجاري 13,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، أي أكثر بخمس نقاط مئوية عما كان عليه في عام 2021، ويرجع ذلك أساسًا إلى التسارع الحاد في معدل الزيادة في الواردات مقارنة بمعدل الصادرات. أما حساب العمليات الرأسمالية والمالية في عام 2022، فقد استمر في إظهار فوائض متزايدة ولكن أكبر، باستثناء التخفيف الاستثنائي لديون الكويت المسجل في عام 2021؛ متأتية أساسا من صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في قطاع الصناعات النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر خارج الصناعات والتنقيب النفطي والمعدني. وانخفضت الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي بنسبة 20.1٪ في نهاية ديسمبر 2022 لتبلغ 1,877 مليون دولار مقارنة بـ 2,347.5 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021. وعلى صعيد تغطية الواردات، ارتفع مستوى الاحتياطي ليغطي 6.5 أشهر من الاستيراد.

4.2 الدين العام

1.4.2 حالة الدين العام عند 2022/12/31

عند نهاية ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الديون القائمة 160.910,5 مليون أوقية، منها 86.3٪ كدين خارجي و13.7٪ ديون داخلية.

ويبلغ معدل الدين بالقيمة الاسمية 43.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منها 37.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي متأتية من الدين الخارجي و6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الدين المحلي. كما تبلغ نسبة الدين بالقيمة الحالية 36.2٪.

يظهر التوزيع حسب العملة بالشكل 8 أدناه.

وتأتي غالبية الديون الخارجية من الدائنين متعددي الأطراف (60٪) مقابل 40٪ للدائنين الثنائيين. ولم تعد المحفظة تشتمل على الديون التجارية التي تم سدادها بالكامل خلال عام 2021.

الجدول 1: تكاليف ومخاطر المحفظة في نهاية 2022

مؤشرات تكلفة ومخاطر الدين 2022				
مؤشرات الخطر		**الدين الخارجي**	**الدين الداخلي**	**الدين العام**
مبلغ (مليون أوقية جديدة)		**138 908,80**	**22 001,60**	**160 910,50**
مبلغ (مليون دولار)		**3 791,20**	**600,5**	**4 391,70**
الدين الاسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		37,8	6	**43,8**
القيمة المحينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		30,2	6	**36,2**
تكلفة الدين	الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0,7	0,2	0,9
	المتوسط المرجح لسعر الفائدة	1,8	4	**2,1**
مخاطر إعادة التمويل	متوسط فترة الاستحقاق (سنوات)	8,8	**15**	9,6
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الاجمالي)	6,1	**26,2**	8,8
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	2,3	1,6	3,9
مخاطر سعر الفائدة	متوسط فترة التثبيت (سنوات)	8,8	15	9,6
	إعادة تثبيت الدين لسنة واحدة (نسبة من الاجمالي)	6,1	26,2	8,9
	الدين بسعر فائدة ثابت بما في ذلك أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	100	100	**100**
	أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	0	26,2	3,6
مخاطر سعر الصرف	الدين بالعملات الأجنبية (نسبة من إجمالي الدين)			**86,3**
	خدمة الدين من (إحتياطي العملة الصعبة)			14,7

2.4.2 إجمالي محفظة الدين العام في نهاية ديسمبر2023

يقدر إجمالي الدين العام بنهاية ديسمبر2023 بنحو 163.616,8 مليون أوقية، بزيادة قدرها 1.7٪ مقارنة بالمبلغ الإجمالي لعام 2022، وبنسبة دين 40.3٪ بالقيمة الاسمية و33.5٪ بالقيمة الحالية. ويعتبر متوسط تكلفة المحفظة منخفضا نسبيا (2.1٪).

الدين الخارجي

عند نهاية ديسمبر2023، يبلغ الدين الخارجي المستحق على موريتانيا 139.609,7 مليون أوقية أو 85.3٪ من إجمالي الدين. وهي مقسمة إلى 61٪ ديون مستحقة لدائنين متعددي الأطراف و39٪ دائنين ثنائيين كما هو موضح أدناه.

الشكل 7: توزيع الديون في نهاية عام 2023 حسب نوع الدائن

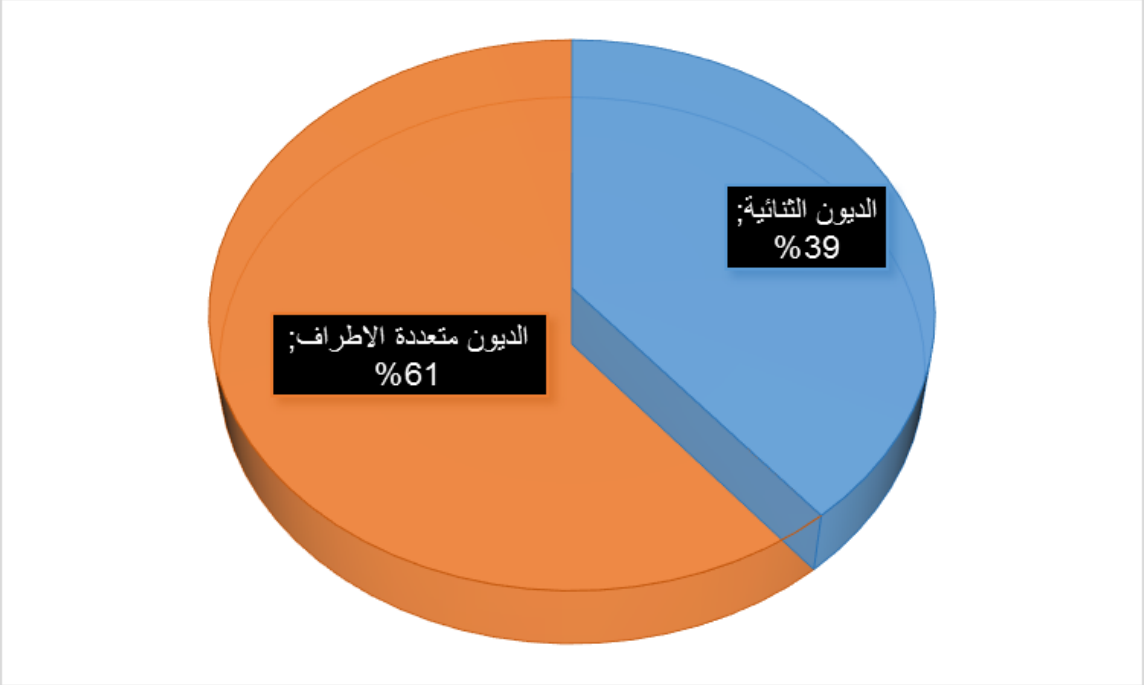

المصدر: إ.د.خ.

ويهيمن الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بقوة على هيكل الديون بالعملة الأجنبية (71٪). ويوضح الشكل 8 أدناه هذا التقسيم.

الشكل 8: توزيع المبالغ الخارجية المستحقة في نهاية عام 2023 حسب العملات الرئيسية.

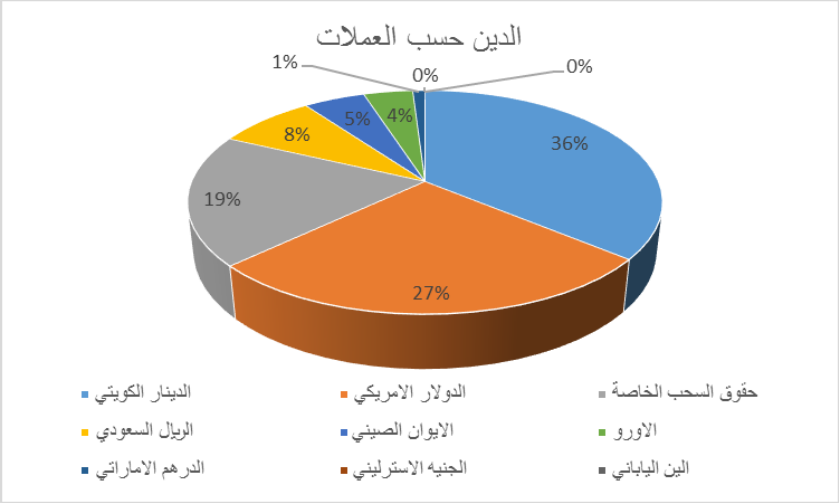

المصدر: إ.د.خ.

ومقارنة بإجمالي المبلغ المستحق، فإن محفظة الديون الموريتانية معرضة بشكل كبير لمخاطر أسعار الصرف بحوالي 85,3%، مدفوعة بالدولار الأمريكي.

وقد تم التعاقد على جميع الديون الخارجية بمعدلات ثابتة. علاوة على ذلك، فإن الديون الخارجية ميسرة في المتوسط. وبالتالي، فإن مخاطر إعادة التمويل التي يمكن أن تنجم عن آجال الاستحقاق المنتهية لا تزال معتدلة. وفي الواقع، لا تمثل آجال استحقاق الديون المستحقة في عام 2024 سوى حوالي 6.7% من الدين الخارجي.

الديون الداخلية

ويبلغ إجمالي الديون الداخلية 24.007 مليون أوقية في نهاية عام 2023. وتنقسم الديون الداخلية، المقومة بالكامل بالعملة المحلية، إلى مكونين: سندات الخزينة (26.2%)، والدين التقليدي (73.8%)، المتعلقة أساسا بالبنك المركزي. وهي أيضا بمعدل ثابت. إلا أنه، مع استحقاق 27.8% من إجمالي الديون الداخلية في عام 2024، فإن مخاطر أسعار الفائدة وكذلك مخاطر إعادة التمويل تعتبر كبيرة بالنسبة لهذه الفئة من الديون. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الطبيعة شبه البدائية للسوق المحلية.

3.4.2 مؤشرات التكلفة والمخاطر لمحفظة الديون الحالية في نهاية عام 2023

تم احتساب مؤشرات التكلفة والمخاطر في نهاية عام 2023 بهدف تسليط الضوء على نقاط الضعف في الديون القائمة. ونلاحظ أهم أمرين: ارتفاع تعرض المحفظة لمخاطر أسعار الصرف (85.3% من المحفظة بالعملات الأجنبية)، ومخاطر أسعار الفائدة وإعادة التمويل المرتبطة بكون 27.8% من الديون داخلية هي، بشكل رئيسي سندات الخزينة، وتستحق في عام 2024. ونلاحظ أيضًا أن معدل الدين يبلغ 40.3% بالقيمة الاسمية. ويوضح نفس المعدل بالقيمة الحالية (33.5%) بالإضافة إلى متوسط سعر الفائدة المرجح لإجمالي الدين (2.1%) الطبيعة التيسيرية للغاية للمحفظة (الجدول 2).

الجدول 2: تكاليف المحفظة والمخاطرفي نهاية عام 2023

مؤشرات تكلفة ومخاطر الدين 2023				
مؤشرات الخطر		**الدين الخارجي**	**الدين الداخلي**	**الدين العام**
مبلغ (مليون أوقية جديدة)		**139 609,70**	**24 007,00**	**163 616,80**
مبلغ (مليون دولار)		**3 676,80**	**632,3**	**4 309,10**
الدين الاسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		5,9	5,9	**40,3**
القيمة المحينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		27,6	5,9	**33,5**
تكلفة الدين	الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0,6	0,2	0,9
	المتوسط المرجح لسعر الفائدة	1,8	4,1	**2,1**
مخاطر إعادة التمويل	متوسط فترة الاستحقاق (سنوات)	8,5	**13,6**	9,5
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الاجمالي)	6,7	**27,8**	9,8
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	2,3	1,6	4
مخاطر سعر الفائدة	متوسط فترة التثبيت (سنوات)	8,5	13,6	9,3
	إعادة تثبيت الدين لسنة واحدة (نسبة من الاجمالي)	6,7	27,8	9,8
	الدين بسعر فائدة ثابت بما في ذلك أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	100	100	**100**
	أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	0	27,8	4,1
مخاطر سعر الصرف	الدين بالعملات الأجنبية (نسبة من إجمالي الدين)			**85,3**
	خدمة الدين من (إحتياطي العملة الصعبة)			15,5

المصدر: إ.د.خ.

وبتحليل أكثر تفصيلا للجدول أعلاه يمكن من وصف جميع خصائص المحفظة الحالية، أساسا بما يلي:

- يبلغ متوسط تكلفة المحفظة 2.1% مدفوعة بالدين الخارجي الميسر بشكل عام والذي يمثل حوالي 85% من إجمالي الديون.

- تتضح مخاطر إعادة التمويل من متوسط فترة الاستحقاق (ATM) للمحفظة (9.3 سنوات) وآجال الاستحقاق الحالة في غضون سنة واحدة (9.8%). وهذان المؤشران مقبولان بشكل عام. لكنهما يخفيان المخاطر الكامنة في

الدين الداخلي الذي يصل المؤشر الثاني لمخاطر إعادة التمويل فيه إلى 27.8%، وهو ما يعكس المخاطر المحتملة لإعادة التمويل و/أو أسعار الفائدة. وتتجلى مخاطر إعادة التمويل أيضًا في طبيعة اهتلاك الدين.

• يتم التعبير عن مخاطر أسعار الفائدة من خلال متوسط فترة تثبيت سعر الفائدة (ATR) للمحفظة (9.3 سنوات) ونسبة الدين الذي سيتم تعديل سعر فائدته خلال عام واحد (9.8%). وهنا أيضاً يتم استيعاب المخاطر المرتبطة بالدين المحلي. ويعود التشابه في المستويات التي وصلت إليها مؤشرات إعادة التمويل وأسعار الفائدة إلى عدم وجود أدوات ذات معدلات متغيرة.

• تنعكس مخاطر أسعار الصرف من خلال نسبة الدين المقوم بالعملات الأجنبية (85%) التي يهيمن عليها الدولار والعملات المرتبطة به (71%)، وكذلك نسبة خدمة الدين على الاحتياطيات الدولية.

توضح طبيعة اهتلاك الدين أدناه أن المحفظة معرضة لمخاطر إعادة التمويل (وأسعار الفائدة) في السنة الأولى، بسبب قصر آجال استحقاق أدوات الدين المحلي، ولا سيما سندات الخزينة. علاوة على ذلك، فإن آجال استحقاق الدين العام تكون مستقرة إلى حد ما مع مرور الوقت.

الشكل 9: طبيعة إهلاك الديون المتوقع في نهاية عام 2023

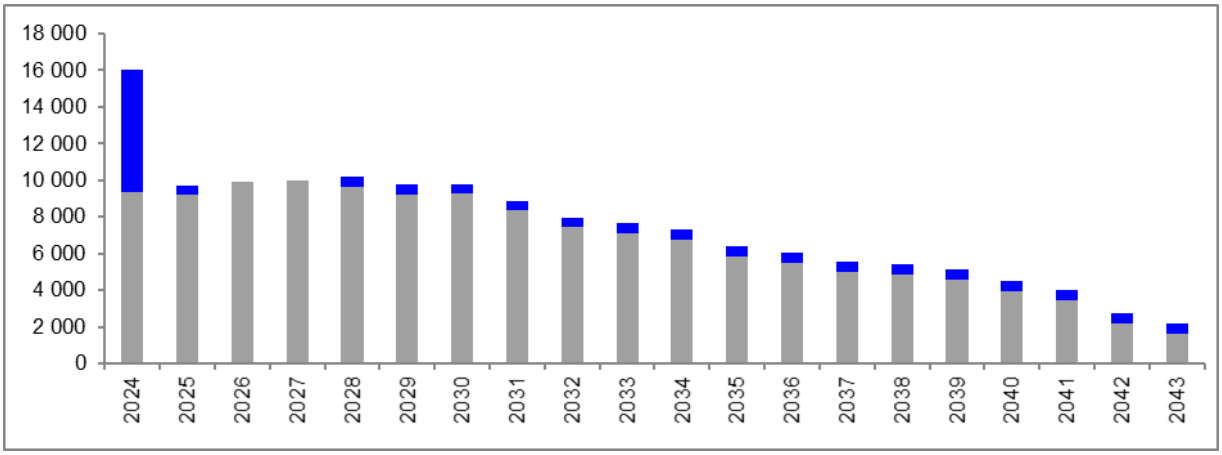

المصدر: إ.د.خ.

إن التوجهات الأولية الناتجة عن نقاط الضعف التي تم الكشف عنها أعلاه يمكن أن تتمثل، من جهة، في الحد من مخاطر الصرف التي تتطلب من ناحية زيادة حصة اليورو في الدين الخارجي، ومن ناحية أخرى في إدخال أدوات الدين المقومة بالعملة الوطنية لزيادة حصة الدين بالعملة الوطنية. وقد يؤدي ذلك إلى الطرح التدريجي لسندات الخزينة بما يتماشى مع هدف تنمية السوق الداخلية.

3- تنفيذ وآفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

1.3 نظرة موجزة على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

بعد خطة خمسية غطت الفترة 2016-2020، تم وضع خطة عمل ثانية لتغطية الفترة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية للفترة 2021-2025، والتي تهدف طموحاتها الأولية إلى تحقيق اقتصاد متنوع أكثر وأشد تنافسية، مع معدل نمو كبير قادر على استيعاب العجز الاجتماعي ووضع موريتانيا على مسار التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الدولي الصعب، سجل النشاط الاقتصادي الوطني في عام 2022 نموا أعلى مما كان عليه في عام 2021. وبذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.4٪ مقابل 2.4٪ في عام 2021، وهو ما يمثل أعلى زيادة في النمو منذ عام 2018.

ويعرض هذا الجزء بعض النتائج متعددة الأبعاد لتنفيذ خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021-2025)

- أدت التطورات الرامية إلى تحويل الزراعة لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة إلى مستوى إنتاج يغطي 89٪ في عام 2022 من احتياجات الأرز مقارنة بـ 82٪ في عام 2019 و35٪ من الحبوب التقليدية مقارنة بـ 32٪ في عام 2019.

- في مجال التنمية الحيوانية، ركز التقدم في المقام الأول على تنمية الشُعب الحيوانية المكثفة، لا سيما من خلال إنشاء خمس (5) مزارع تحسينية، وإطلاق مركز لتقنيات تربية المجترات الصغيرة بدار البركة، وإطلاق بناء ثلاثة مستودعات لتجميع الجلود الخام. في نواكشوط وكيفه وكيهيدي، ودعم تنمية زراعة العلف وحملات التلقيح الاصطناعي. ومن المتوقع أن يصل نمو نشاط التنمية الحيوانية إلى 5.5٪ في عام 2023 و5.3٪ في عام 2024. وقد دعم هذا الأداء لقطاع التنمية الحيوانية، من بين أمور أخرى، هطول الأمطار الجيد المسجل على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولكن أيضًا من خلال التدابير المشار إليها في برنامج خطة العمل الثنائية الهادفة لتشجيع الإنتاج الحيواني وتثمينه.

وفي مجال الصحة الحيوانية، شملت الإنجازات تطعيم 2,225,100 رأس من الماشية ضد الالتهاب الرئوي البقري المعدي و3,846,865 رأس من الأغنام والماعز ضد طاعون المجترات الصغيرة، وإنشاء 25 حظيرة تطعيم والاستجابة لوباء حمى الوادي المتصدع. . يضاف إلى ذلك إحداث صندوق للتنمية الحيوانية وإطار للتشاورمع المعنيين.

- لقد تركزت الإنجازات الرامية إلى تحقيق أهداف مجال الصيد، من خلال تثمين المنتجات البحرية والحفاظ على التراث البحري، على دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وخفر السواحل الموريتانية وتنمية الصيد القاري والاستزراع السمكي، من خلال بناء مراكز الصيد القاري وتوسعة مواقع الرسو وتحسين الجودة ببناء نقاط الرسو المطورة، وحصول ميناء انديا غو على شهادة إجراءات السلامة والأمان (ISPS)، وإنشاء منطقة اقتصادية خاصة للصادرات بميناء تانيت وبناء قاعات المزادات ومختبرات التحاليل والتفتيش الصحي بنواذيبو.

يضاف إلى ذلك بناء مراكز التوزيع وزيادة القدرات التخزينية للشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، وتشييد مصنع تعليب تعليمي في الأكاديمية البحرية، وإكمال ورش بناء السفن وبناء مصنع لتجهيز السردين.

أما بالنسبة للإصلاحات، فقد ركزت على تعزيز الوصول إلى أسماك السطح الصغيرة وإنشاء المكتب الوطني لموانئ الصيد، والوكالة الموريتانية للشؤون البحرية المسؤولة عن تلبية احتياجات البحرية التجارية ووكالة تنمية الصيد القاري والاستزراع السمكي.

وبفضل هذه النتائج فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الأولي[1] بنسبة 12,7٪ سنة 2022 مقابل انكماش بنسبة 3,8٪ سنة 2021، وذلك تحت تأثير الأداء الجيد لأنشطة فرعي الصيد والزراعة. وبالفعل، كان

[1] المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي ومذكرة توقعات النمو 2023-2026

أداء قطاع الصيد والزراعة جيدا سنة 2022، حيث سجلا نموا بنسبة 22.1% للأول و23.5% للثاني مقابل انكماش 16.2% و0.5% سنة 2021. أما قطاع التنمية الحيوانية فقد استقر معدل نموه عند مستوى 3.8% عام 2022 مقابل 3.5% عام 2021. وبذلك، ساهم القطاع الأولي بنسبة 26.3% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 مقابل 18.6% عام 2021.

الشكل 10: القطاع الاولي

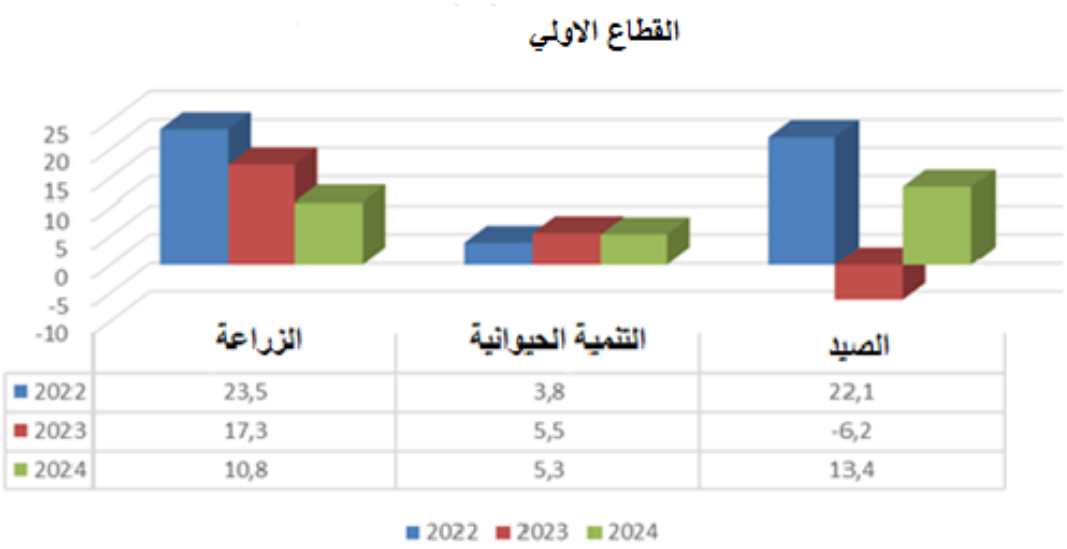

المصدر: مذكرة توقعات النمو 2023-2026

- تم تحقيق الأهداف في مجالات المحروقات والمناجم من خلال: تحديث نظام السجل العقاري التعديني. تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعدين والخطة الرئيسية للغاز، واستراتيجية المحتوى المحلي، وخارطة طريق لتطوير الهيدروجين منخفض الكربون التقدم المحرز في تطوير المرحلة الأولى من حقل غاز السلحفاة الكبرى أحميم وإعداد المرحلة الثانية من الحقل نفسه وتقييم حقل غاز بئر الله.

- سجل القطاع الصناعي إحداث 14 وحدة صناعية خلقت 752 فرصة عمل. وعلى صعيد السياسات والإصلاحات، تجدر الإشارة إلى تطوير استراتيجية التصنيع الوطنية لعام 2030 وإنشاء المجلس الأعلى للصناعة برئاسة الوزير الاول.

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي نمواً مرتبطاً بشكل رئيسي بزيادة الأنشطة الاستخراجية؛ ولا سيما المجموعة الفرعية "الذهب والنحاس" وأنشطة التصنيع. ومن حيث القيمة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي بنسبة 12.0% مقارنة بانكماش قدره 8.2% في عام 2021. وبذلك يمثل 30.2% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2022 مقارنة بـ 32.9% في عام 2021.
المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي

الشكل 11: القطاع الثانوي

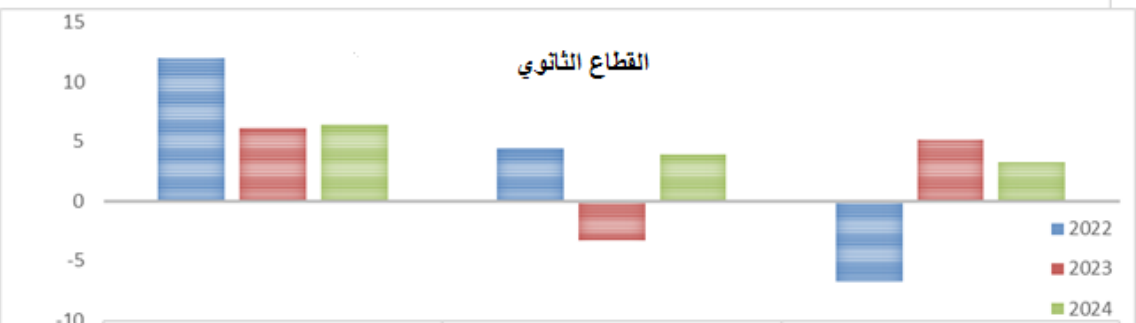

	الانشطة الاستخراجية	الانشطة الصناعية	البناء والاشغال العامة
2022	12	4,4	-6,7
2023	6,1	-3,3	5,2
2024	6,4	3,9	3,3

المصدر: مذكرة توقعات النمو 2023-2026

في ما يتعلق بالبنية التحتية الداعمة للنمو، يُظهر تقييم تنفيذ خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك درجة ملحوظة من الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها، والتي تجسدت بشكل خاص في الإنجازات الرئيسية بما في ذلك: استكمال مزرعة الرياح في بولنوار بقدرة 100 ميغاواط، وإعادة تأهيل 700 كلم من الشبكة الوطنية للطرق، وإطلاق بناء طريق تجكجة - كيفة - سيليبابي ومواصلة بناء جسر روصو، ومد 530 كلم من خط الأنابيب وتجهيز 87 بلدة بأنظمة التزويد بالماء الصالح للشرب، وإنشاء نظام رقمنة الخدمات العامة والتحقق عبر الإنترنت من الخدمات العامة والخاصة باستخدام حل الهوية الرقمية (تطبيق الهاتف المحمول)، واستصلاح 450 هكتارًا إلى 14000 قطعة أرض كجزء من القضاء على الجيوب العشوائية في نواكشوط وإطلاق برنامج بناء هام للمباني والتجهيزات العامة.

بالنسبة لتعزيز التجارة، تشمل الإنجازات المسجلة تسجيل تقدم كبير في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاتفاقية مع منظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وإعداد قانون المنافسة وحرية الأسواق والنصوص التطبيقية لقانون حماية المستهلك، وتفعيل لجنة مراقبة السوق وإجراء دراسة جدوى لإنشاء الشباك الموحد للتجارة الخارجية.

وفي ما يتعلق بتنشيط السياحة وتطويرها، تمت متابعة الأهداف المرسومة من خلال التعداد وتحديد الموقع الجغرافي لمؤسسات الإقامة والمطاعم، وتحديث قاعدة بيانات وكالات الأسفار في نواكشوط. وقد لوحظت بداية جديدة في السياحة مع وصول 4600 سائح أجنبي في عام 2022.

وفي عام 2022، تميز النشاط في القطاع الثالث بزيادة قدرها 3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي أقل من الزيادة البالغة 10.2٪ في عام 2021. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالأداء الجيد للأنشطة على مستوى خدمات الإدارة العامة وغيرها من الخدمات. وهو ما مثل 42.7٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2022 مقابل 40.4٪ عام 2021.

المصدر: مذكرة توقعات النمو 2023-2026

الشكل 12: القطاع الثالث

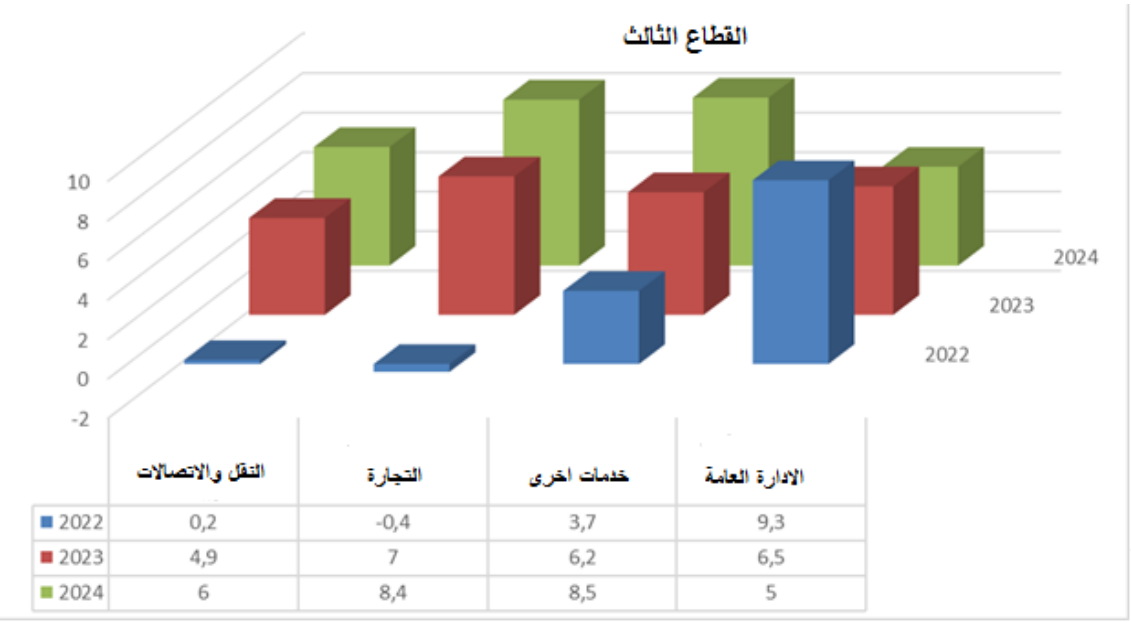

	النقل والاتصالات	التجارة	خدمات اخرى	الادارة العامة
2022	0,2	-0,4	3,7	9,3
2023	4,9	7	6,2	6,5
2024	6	8,4	8,5	5

تميزت سنة 2022 بدخول إصلاح نظام التعليم حيز التنفيذ لضمان حصول الجميع على تعليم جيد، على قدم المساواة وفي جميع مراحل التعليم، مع المصادقة على القانون التوجيهي للتهذيب الوطني واستحداث المجلس الأعلى للتهذيب ومعهد ترقية وتعليم اللغات الوطنية. كما شهدت اعتماد استراتيجية البحث والابتكار 2022-2025 واستراتيجية التعليم العالي 2030، فضلا عن تنظيم مشاورات وتبادلات بين الجهات المعنية بتكوين الفاعلين في مجال التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين، لوضع برامج، على مستوى مؤسسات التعليم المهني والفني، تتناسب تمامًا مع متطلبات سوق العمل، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني.

الإنجازات الرئيسة الأخرى لصالح الفئات الأكثر احتياجا هي:

- **برنامج الشيله:** لتقديم الخدمات الأساسية (التعليم - الصحة - المياه - الطاقة): (أ) إطلاق برنامج بناء وتجهيز 70 مؤسسة تعليمية منها 52 مدرسة ابتدائية و18 مؤسسة ثانوية (بين إعدادية وثانوية). (ب) بناء وتجهيز 20 نقطة ومركزا صحيا، و(ج) إطلاق برنامج التأمين الصحي الشامل لصالح 100 000 أسرة فقيرة (620 000 شخص تقريبا)، و(د) اقتناء المدخلات والمغذيات اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد والمعتدل لنحو 30 000 طفل دون سن الخامسة. (ه) استكمال برنامج بناء و/أو توسيع 70 شبكة للإمداد بمياه الشرب في 8 ولايات ومواصلة بناء 137 بئرا لتزويد أكبر عدد من التجمعات بمياه الشرب؛ (و) كهربة 33 تجمع قروي (ز) توزيع 20 ألف قنينة غاز بيوتان مع آلات الطبخ لفائدة 20 ألف أسرة فقيرة في كافة الولايات.

• **برنامج البركة** للإدماج الاقتصادي في القطاعات الزراعية الرعوية والحصول على التمويل: (أ) إطلاق برنامج لبناء 12 سدا وتطوير 224 من الحواجز؛ (ب) تمويل 1783 نشاطا مدرا للدخل و433 قرضا بغلاف مالي قدره مائتين وثلاثين مليون أوقية.

• **برنامج داري** للسكن الاجتماعي والحصول على السكن في المناطق الحضرية الهشة: (أ) إطلاق أعمال البناء في 500 وحدة سكنية اجتماعية من فئة السكن المستقل في مجمعات بعشرة عواصم جهوية في الداخل؛ (ب) بناء 1432 وحدة سكنية اجتماعية من فئة السكن المستقل في مجمعات في 10 عواصم جهوية لولايات الحوضين ولعصابه وغورغول والبراكنة والترارزة وآدرار وتكانت وغيديماغا وإنشيري.

وفي ما يتعلق بتحول الإدارة وتحسين أداء مواردها البشرية، تمثلت أبرز الإنجازات، على وجه الخصوص، في استحداث دائرة وزارية مخصصة للتحول الرقمي والابتكار وتحديث الإدارة والالتزام ببرنامج قانوني وتنظيمي.

2.3 آفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021-2025

النتائج التي تم تحقيقها ناتجة عن تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال مرتكزاتها المختلفة، وهي:

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 1:** يهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع عبر توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع من شأنها أن تساعد على: (1) بروز وتعزيز قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل وبإمكانها ضمان الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي عبر المبادرات الخصوصية والتجديد؛ (2) خلق تنمية المستدامة وحماية البيئة؛ و(3) توفير البنى الاساسية الضرورية للنمو.

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 2:** النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عبر: (1) الرفع من مستوى التعليم والصحة والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات المتعلقة بها وخاصة لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (3) تعزيز الحماية الاجتماعية.

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكافة أبعادها وذلك من خلال: (1) توطيد دولة القانون والديمقراطية؛ (2) دعم اللحمة الاجتماعية والإنصاف والامن واحترام حقوق الإنسان؛ (3) زيادة فاعلية التسيير الاقتصادي والمالي مع الاستفادة من العائد الديمغرافي.

في الواقع، تجدر الإشارة إلى أنه لتنفيذ جميع المشاريع المخطط لها من قبل خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، من الضروري استهداف معدل نمو متوسط يتأرجح بين 9% و10%. ومع ذلك، فإن متوسط معدل النمو المستهدف الحالي هو 7.5%. ولتعويض هذه الفجوة بين معدل النمو المستهدف ومستوى الاستثمار المرغوب، هناك عدة طرق ممكنة، منها:

• تمويل بعض المشاريع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• تسهيل الاستثمار الأجنبي، وخاصة في البنية التحتية.

• إعطاء الأولوية للمشاريع من خلال تفضيل تلك التي لها تأثير كبير على إنتاجية العوامل (الرقمنة، والاستثمار في التعليم الفني الذي تتطلبه القطاعات الإنتاجية بشدة)، وكذا على الطلب الداخلي

• اللجوء إلى الاستدانة

وبالتالي، تشير استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، من بين أمور أخرى، إلى النقاط البارزة التي يجب أن تركز عليها خطة العمل الثانية لتحقيق الطموحات المحددة.

في ما يتعلق بتعزيز الزراعة المنتجة والتنافسية والمستدامة: مواصلة تشجيع الزراعات المروية، وتطوير الزراعات التقليدية، والزراعة الفينيقية، وزراعة العلف، وشعبة القمح، فضلا عن اتخاذ عدد من التدابير، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الإحصاءات الزراعية والمتابعة والتقييم، ومواصلة الإصلاحات المتعلقة بإعادة هيكلة الوزارة، ومراجعة القانون التوجيهي للزراعة والرعي وإنشاء نظام تمويل للقطاع الزراعي؛

ولزيادة منافع قطاع الثروة الحيوانية: مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي للقطاع من خلال مراجعة بعض النصوص القانونية وإجراء التعداد العام للثروة الحيوانية الذي ستتوفر نتائجه سنة 2024؛

فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة سيتم مواصلة تعزيز البنية التحتية للطاقة من خلال تشغيل عدة خطوط (خط 225 كيلو فولت نواكشوط - النعمة، 225 كيلو فولت نواكشوط-وازويرات، إلخ)، وإطلاق أشغال بناء خط الجهد المتوسط- سيليبابي) - كيفة، ربط ميناء انديا غو، الخ)، مواصلة أشغال إنشاء 16 مولدا للطاقة في إطار مشروع 50 مقاطعة؛

بالنسبة لقطاع التهذيب، تم التخطيط لـ 30 مشروعًا، بتكلفة تقديرية تصل الى 1,464,340,000 أوقية، من أهمها: اقتناء معدات لفائدة مدارس تكوين المعلمين ودعم أدائها، مشروع دعم التعليم الأساسي، مشروع تعزيز التعليم وتعلم العلوم والتقنيات والابتكار في المرحلة الثانوية، إنشاء وحدة لتحسين ظروف المدرسين، مكونات برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، تطوير الجودة في مدارس التكوين المهني، الصندوق الوطني للبحث العلمي، إعادة تأهيل وتجهيز مركز التكوين الفني للمحاظر، الاستثمارات لصالح المعهد العالي للرقمنة، بناء الحرم الجامعي الجديد لجامعة انواكشوط، البرنامج الوطني لتطوير قطاع التهذيب، تطبيق المعايير من خلال تجهيز مدارس التعليم الفني والمهني، إعادة تأهيل وتجهيز المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، تجهيز المحظرة الشنقيطية الكبرى في أكجوجت.

وفي ما يتعلق بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية، تم التخطيط لـ 19 مشروعًا بتكلفة تقديرية تبلغ 2,224,320,000 اوقية من بينها: مشروع دعم النظام الصحي، برنامج دعم القطاع الصحي، مشروع دعم صحة الأم والطفل، مشروع دعم برنامج الصحة الإنجابية بالحوض الشرقي، تعزيز أنظمة المراقبة في أفريقيا، إعادة تأهيل وتجهيز رياض الأطفال، بناء مستشفى سلمان بن عبد العزيز، مشروع التميز مكون البنية التحتية والتجهيزات، تحديث مركز علاج الصدمات، برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، إنشاء التأمين الصحي الشامل، الرفع من خدمات الاستقبال والطوارئ، المشروع الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لكوفيد-19 في موريتانيا.

ولا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها في المستقبل لتحسين الإطار العام للحكامة السياسية. وهذه النقاط هي: تعزيز المؤسسات؛ تعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء؛ إضفاء الطابع المؤسسي على حوار سياسي عالي الجودة؛ تحسين حكامة الأحزاب والجمعيات؛ إنشاء إطار مناسب يضمن وصول المجتمع المدني إلى المعلومات.

إن تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن يشكل مصلحة حيوية للبلاد من أجل مكافحة التهديدات الخارجية والداخلية وكذلك ضمان السلام واللحمة الاجتماعية.

4. المالية العامة

يعكس تنفيذ الميزانية في عامي 2022 و2023 التحديات والفرص الاقتصادية التي ظهرت خلال السنوات الاخيرة. وكان على وزارة المالية أن تكون مرنة في إعادة تخصيص الأموال عندما تنشأ احتياجات غير متوقعة، مع الحفاظ على الانضباط المالي لتجنب اختلال التوازن المالي.

وبشكل عام، تميز تنفيذ الميزانية بالتسيير الاستباقي وآليات الرقابة القوية والالتزام بالشفافية والمساءلة.

1.4 الحالة المالية في عام 2022

بالنسبة للسنة المالية 2022، سجل رصيد الميزانية عجزًا قدره 13.47 مليار أوقية، في حين بلغت توقعات قانون المالية المعدل 2022 عجزًا قدره 17.70 مليار أوقية، مما يمثل -3.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و-4.6% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية. ويفسر هذا الوضع بالارتفاع الكبير في النفقات المنفذة التي ارتفعت من 66,47 مليار أوقية سنة 2021 إلى 100,79 مليار أوقية سنة 2022، أي بنسبة زيادة قدرها 51,64%.

1.1.4 الموارد

تم تحصيل موارد الميزانية العامة للدولة لعام 2022 المنصوص عليها في قانون المالية المعدل بـ 90.44 مليار أوقية لتصل إلى 87.32 مليار أوقية أي بنسبة تنفيذ 97% أي بتسجيل زيادة 14.4% مقارنة بسنة 2021. ويعزى هذا الأداء أساسا إلى الإيرادات غير الضريبية، التي شهدت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 49,8% مقارنة بسنة 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أرباح شركة اسنيم بنسبة 175%.

الشكل 13: الايرادات

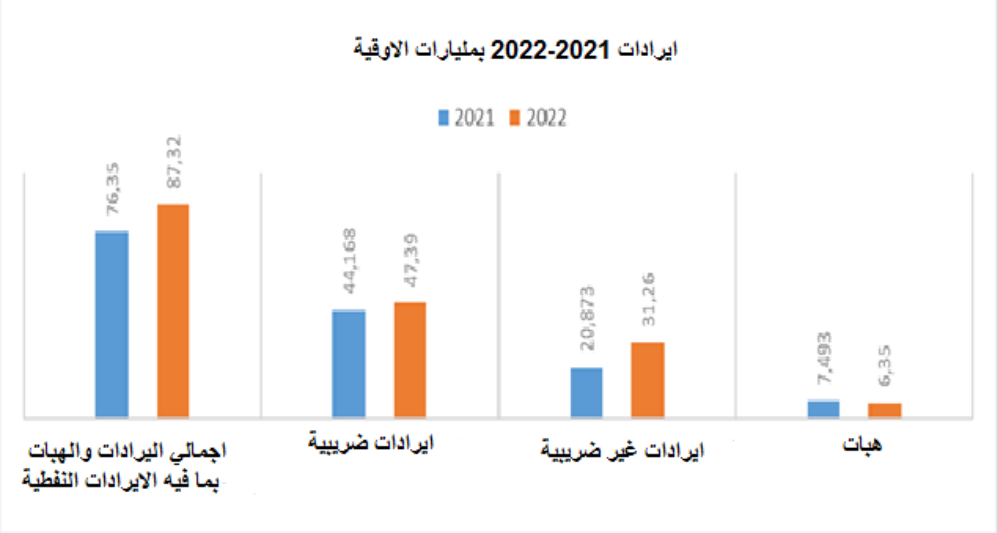

2.1.4 النفقات :

بالنسبة للسنة المالية 2022، بلغت نفقات الدولة 100.79 مليار أوقية، مقارنة بتوقعات قدرها 108.142 مليار أوقية، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ قدرها 93.2%. وتأثر تنفيذ النفقات بشكل خاص بمستوى الحسابات الخاصة للخزينة، والتي تم تنفيذها بنسبة 46,6% فقط. وحققت نفقات التسيير والاستثمار للميزانية العامة للدولة على التوالي 87% و106%. وبالمقارنة مع السنة المالية 2021، سجلت نفقات الدولة في 2022 تحسنا كبيرا بلغ

31.99 مليار أوقية، مما يعكس السياسة المالية الهادفة إلى دعم انتعاش النشاط الاقتصادي بفضل تقدم مشاريع برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية والتخفيف من آثار الأزمة المرتبطة بارتفاع اسعار المواد الغذائية والمحروقات.

الشكل 14: النفقات

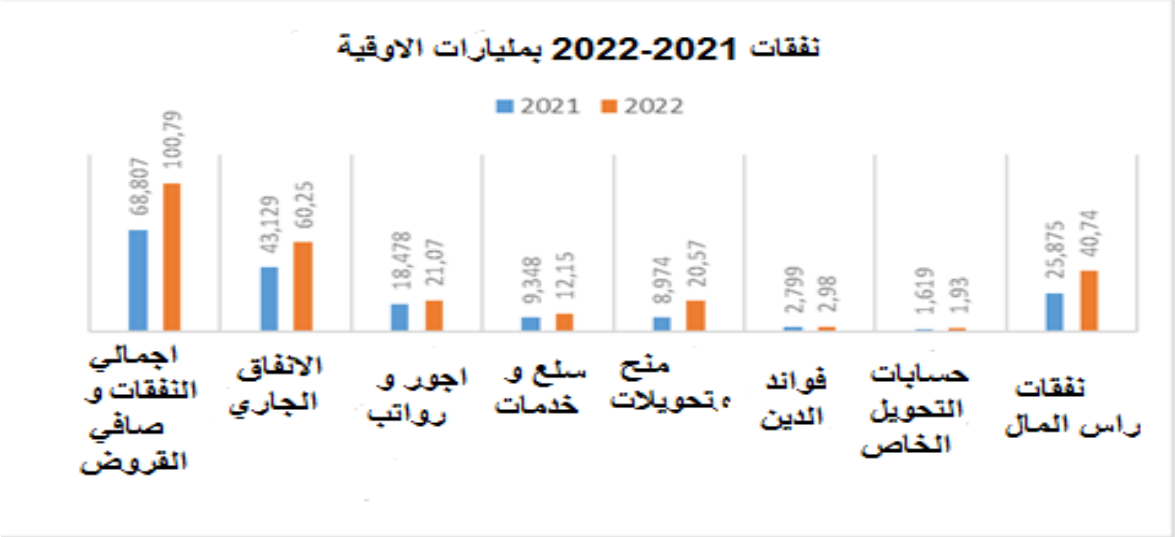

2.4 تطور الوضعية المالية نهاية سبتمبر 2023

تميز تنفيذ الميزانية لهذه السنة بفتح عمليات النفقات على الميزانية في شهر يناير، كما تميز بظهور احتياجات جديدة لم تكن مبرمجة في المخصصات المالية لمختلف المصالح.

1.2.4 الإيرادات

يبلغ إجمالي الإيرادات، بما في ذلك الهبات والإيرادات النفطية، التي تمت تعبئتها بنهاية سبتمبر 2023، 58.90 مليار أوقية، بنسبة تنفيذ 62%، مقابل 52.28 مليار أوقية لنفس الفترة من عام 2022، بزيادة قدرها 12.66%. ويعود هذا الأداء أساسا إلى الجهود الجبائية المبذولة وتلقي الأرباح من شركة اسنيم خلال هذه الفترة.

سجلت الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط) المحصلة في نهاية سبتمبر 2023 زيادة قدرها 1.49 مليار أوقية، أي ما يعادل زيادة بنسبة 4.2% مقارنة بنهاية سبتمبر 2022. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى زيادة قدرها 5.23% من الضرائب على الأرباح وصافي الدخل.

كما تجدر الإشارة إلى أن مستوى تحقيق الإيرادات غير الضريبية شهد بنهاية شهر سبتمبر 2023 ارتفاعا مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، حيث بلغت 6,7 مليار أوقية، أي بزيادة قدرها 63,83%. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لتعبئة أرباح شركة اسنيم خلال هذه الفترة مقارنة بفترة المقارنة.

أما الهبات، فقد بلغت 3.44 مليار أوقية، منها 2.9 مليار من هبات المشاريع، للفترة الحالية، مقابل 4.33 مليار أوقية لنفس الفترة من سنة 2022. وهو ما يمثل تراجعا بنسبة -20.66%، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض ب-33% في هبات المشاريع.

الشكل 15: تنفيذ الإيرادات في نهاية سبتمبر 2022-2023

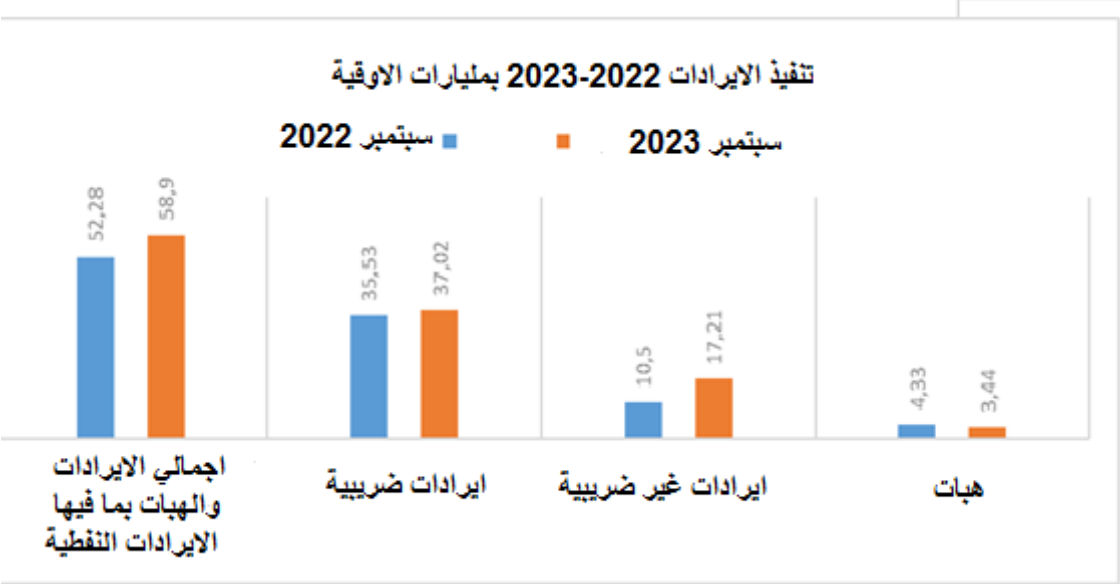

2.2.4 النفقات

وشهدت النفقات وصافي القروض المنفذة بنهاية سبتمبر 2023 تحسنا ملحوظا، حيث بلغت 66.86 مليار أوقية، مقارنة بـ 58.51 مليار اوقية مسجلة في نفس الفترة من عام 2022. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14.27%، ليصل معدل التنفيذ إلى 62% بدلاً من 54.26%. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع الرواتب المدفوعة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى اقتناء السلع والخدمات الذي ارتفع على التوالي بنسبة 21.34% و111.23%.

الشكل 16: تنفيذ النفقات سبتمبر 2022-2023

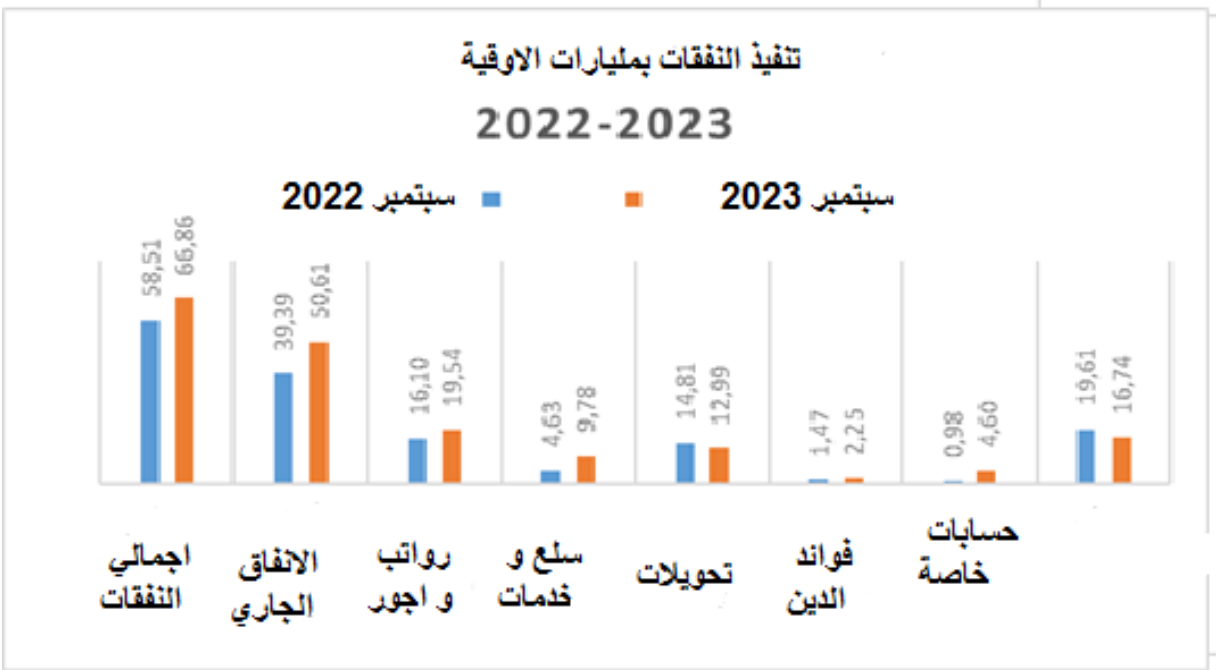

برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية

لاستباق آثار جائحة كوفيد-19 وتقليل تأثيرها، أنشأت الحكومة برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية بهدف:

- حماية الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.
- الحد من تأثير جائحة كوفيد-19؛
- تعزيز الاقتصاد الوطني؛
- دعم الشركات الخاصة.

يدور عمل برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حول خمسة (5) مجالات للتدخل، وهي:

- المحور الأول: تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو؛
- المحور الثاني: تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب؛
- المحور الثالث: تعزيز إمكانيات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي مجال في الغذاء؛
- المحور الرابع: دعم القطاع الخاص (المصنف وغير المصنف)؛
- المحور الخامس: إعادة التشجير وخلق فرص العمل الخضراء.

وتبين الحالة التنفيذية لهذا البرنامج أن 100% من أهدافه قد تم التخطيط لها وأن نسبة تحقيق أهدافه وصلت إلى 77.34%.

الشكل 17: تطور برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حسب المحور

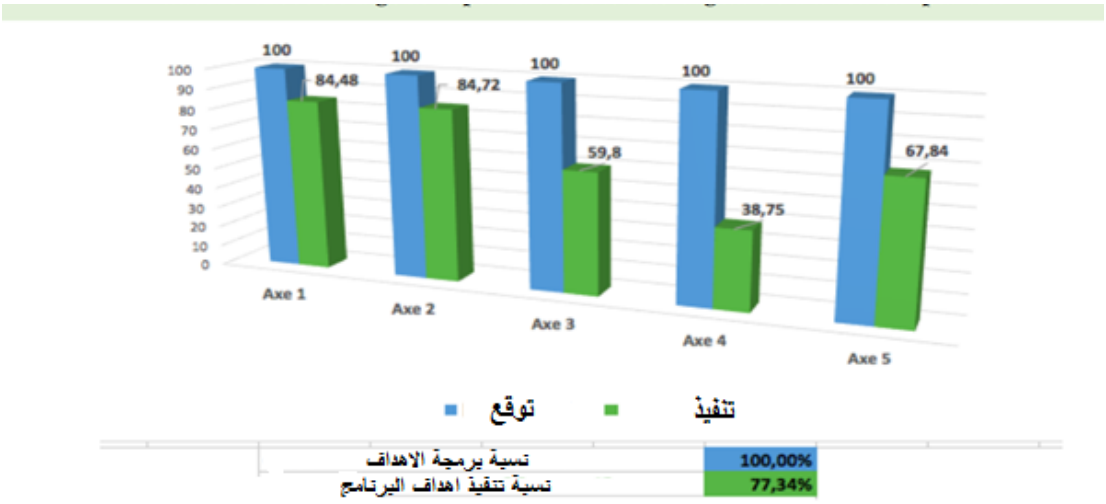

الشكل 18: تنفيذ برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حسب القطاع

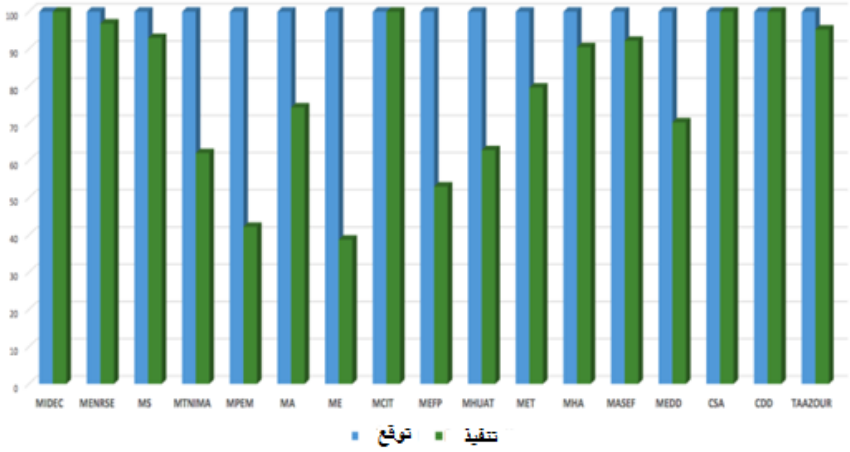

3.2.4 الرصيد الإجمالي

أدى ارتفاع النفقات المسجل في نهاية شهر سبتمبر 2023 مقارنة بشهر سبتمبر 2022 إلى تراجع الرصيد الإجمالي، حيث انتقل من -5,61 مليار أوقية إلى -7,96 مليار أوقية. وهذا يدل على أن الهدف المحدد في قانون المالية المعدل 2023 يمكن تحقيقه إلى حد كبير.

5: الآفاق الاقتصادية والمالية لسنة 2024

1.5 توجهات السياسة المالية

وترتكز السياسة المالية لعام 2024 على مجموعة من الأهداف الطموحة الرامية إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين نوعية حياة السكان وضمان استدامة الميزانية. وللقيام بذلك، تحددت الاتجاهات الرئيسية التالية:

وعلى المستوى الضريبي، يتعلق الأمر بتعزيز الأداء في تعبئة الموارد من خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات على المستوى الضريبي الرامية إلى تحسين تحصيل الضرائب والرسوم، فضلا عن الجهود المبذولة لتعبئة موارد خارجية ميسرة.

فيما يتعلق بالنفقات، ستستهدف مخصصات اعتمادات الميزانية أولويات الحكومة التي تهدف بشكل أساسي إلى إيجاد استجابة مناسبة واستباقية لمشاكل التنمية في البلاد. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ب:

- ضمان السلام والأمن والحفاظ على وحدة أراضي بلادنا؛
- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تهيئة الظروف الملائمة للتحول الهيكلي للاقتصاد وتحقيق نمو قوي وشامل؛
- حماية البيئة بشكل أفضل وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛
- تحسين قيمة رأس المال البشري.

وتتوافق هذه التوجهات للسياسة المالية مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في البرنامج الاقتصادي والمالي الجديد 2023-2025، بدعم من التسهيل الائتماني الموسع والآلية الموسعة للائتمان التابعين لصندوق النقد الدولي.

ومن هذا المنطلق، سيتم توجيه توزيع اعتمادات الميزانية لسنة 2024 كما يلي:

- **الاستثمار في البنية التحتية والمرافق الجماعية وصيانتها والقطاعات الإنتاجية:** سيتم تخصيص حجم كبير من الاستثمار لإنجاز/تعزيز البنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي والمرافق الجماعية وكذلك لأنشطة التنمية الزراعية (الطرق والمياه والكهرباء وغيرها). وستعمل هذه الاستثمارات على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال تنفيذ مشاريع هيكلية. بالإضافة إلى ذلك، ستتم تغطية الاستثمارات التي تمت في السنوات الأخيرة في إطار مشروع الميزانية.
- **الوصول إلى الخدمات الأساسية:** لا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب في جميع أنحاء التراب الوطني يمثل أولوية في مشروع قانون المالية.
- **حماية الفئات الضعيفة:** سيتم تعزيز البرامج الاجتماعية الموجهة الى هذه الشريحة من السكان لتلبية احتياجاتهم الخاصة. ومن هذا المنطلق، سيتم تحديث السجل الاجتماعي وتوسيعه من أجل تحديد المستفيدين من هذه البرامج بشكل أكثر دقة.
- **رقمنة الإدارة العامة:** أصبحت رقمنة الخدمات العامة ضرورة للتكيف مع السياق العالمي المتغير. وتهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيحرر هوامش كبيرة في الميزانية يمكن استخدامها للاستثمارات ذات الأولوية.

وبالمقابل، سيتواصل ترشيد النفقات التسيير، فالسياسة الميزانوية المتبعة حاليا تهدف إلى ترشيد النفقات الجارية من أجل الحفاظ على نمط حياة الإدارة في مستوى يتوافق مع قدرتنا على تعبئة الموارد الداخلية، وتحديد هامش ميزانوي من اجل تمويل الاستثمارات ذات الأولوية.

2.5 الكتل الرئيسية لمشروع ميزانية 2024

1.2.5 المكونات الرئيسية للإيرادات:

سيصل مستوى الإيرادات (باستثناء تمويل العجز) إلى مائة وواحد مليار وتسعمائة وتسعة عشر مليونا وثمانمائة وثمانية وسبعين ألفا وستمائة وخمسين (101,919,878,650) أوقية سنة 2024، بزيادة قدرها 6,7% مقارنة بسنة 2023.

الشكل 19: توزيع الإيرادات في عام 2024

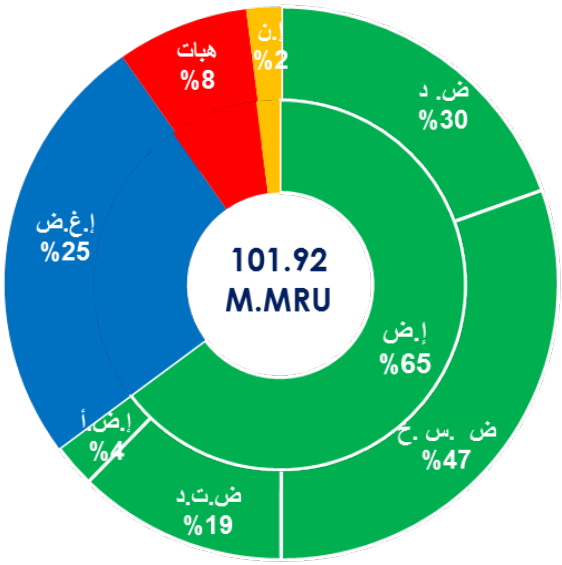

إ.ض : إيرادات ضريبية
ض. د : ضرائب على الدخل
ض س خ : الضرائب على السلع والخدمات
ض.ت.د : الضرائب على التجارة الدولية
إ.ض.أ : إيرادات ضريبية أخرى
إ.غ.ض : إيرادات غير ضريبية
إ.ن : إيرادات نفطية

ستحقق **الإيرادات الضريبية** سنة 2024 مبلغ ستة وستين مليار وسبعة وسبعين مليونا ومائة وسبعة وستين ألفا وخمسمائة وستون (66,077,167,560) أوقية، بزيادة قدرها 12.30% مقارنة بقانون المالية المعدل 2023، مدفوعة بشكل رئيسي بالضرائب على السلع والخدمات (+15%)، والضرائب على الأرباح والعائدات (+14%).

الشكل 20: الإيرادات الضريبية

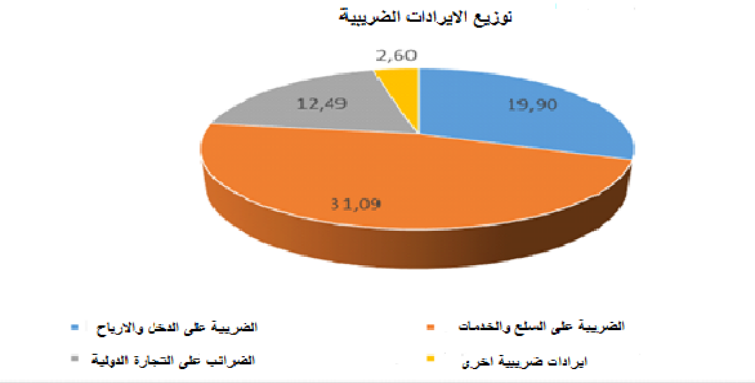

وستسجل **الإيرادات غير الضريبية** ارتفاعا بنسبة 1,54% مقارنة بمستواها سنة 2023، لتبلغ اثنان وعشرون مليارا وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليونا ومائتان وخمسون ألفا وعشرون (22,331,250,020) أوقية.

ومن المنتظر أن تصل قيمة حسابات التحويل الخاصة سنة 2024 إلى خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثة وثمانين مليونا وثلاثمائة وتسعة آلاف وثلاثين (5,483,309,030) أوقية مقابل 5,204,634,631 أوقية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 5,35%.

2.2.5 المكونات الرئيسية لنفقات 2024

ستنتقل النفقات الإجمالية لميزانية الدولة إلى مائة وثمانية مليارات ومائة وتسعة وعشرون مليونا وثمانمائة وواحد وخمسين ألفا وسبعمائة وثلاثين (108,129,851,730) أوقية مقابل مائة وستة مليارات وثلاثمائة و واحد وستون مليوناً ومائتين وواحد وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسين (106,361,221,350) أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2023 بزيادة قدرها 1,7%.

الشكل 21: توزيع النفقات في عام 2024

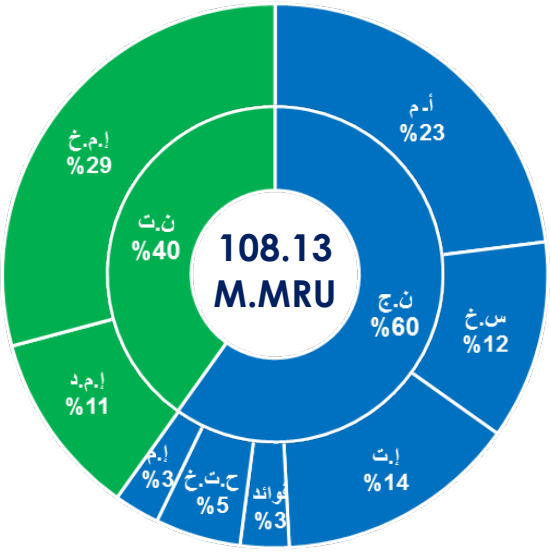

ن.ج	:	نفقات جارية
ن.ت	:	نفقات تجهيز
أ.م	:	أجور ومرتبات
س.خ	:	سلع وخدمات
إ.ت	:	الإعانات والتحويلات
فوائد	:	فوائد
ح.ت.خ	:	حسابات التحويلل الخاص
إ.م	:	احتياطي مشترك
إ.م.د	:	استثمار ممول داخليا
إ.م.خ	:	استثمار ممول خارجيا

ووفقا لأهداف السياسة المالية، سترتفع نفقات التسيير من 64.84 مليار أوقية في 2023 إلى 64.71 مليار أوقية. وبذلك تمثل 61% من ميزانية الدولة لعام 2023، مقابل 59.8% متوقعة لعام 2024.

ويبلغ الإنفاق على السلع والخدمات 12,80 مليار أوقية مقابل 13 مليار أوقية في سنة 2023، بانخفاض نسبته1,5%.

كما يبلغ بند المنح والتحويلات الجارية 15,50 مليار أوقية مقابل 17,67 مليار أوقية في سنة 2023 ، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12,28%.

وستبلغ فوائد الدين العام 3.13 مليار أوقية مقارنة بـ 3.21 مليار أوقية في عام 2023.

ومن المتوقع أن تبلغ الاعتمادات غير الموزعة 2.93 مليار أوقية في عام 2024 مقارنة بـ 1.47 مليار أوقية في قانون المالية المعدل 2023.

الشكل 22: النفقات التشغيلية 2024

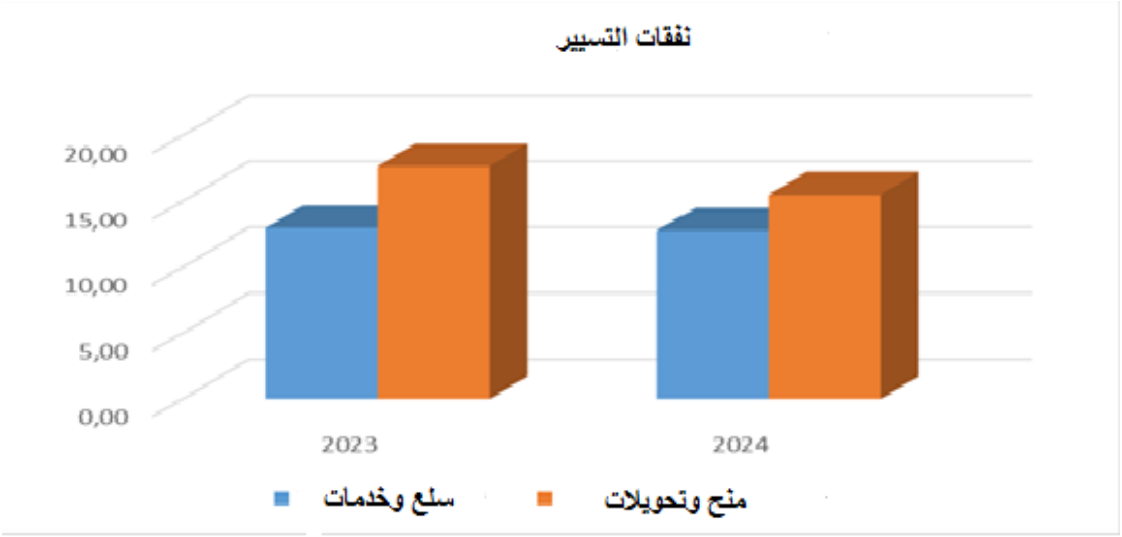

من جهة أخرى، ستواصل النفقات الاستثمارية الاستفادة من زيادة حصة تخصيص الموارد، وسترتفع سنة 2024 إلى مبلغ 43.42 مليار أوقية، منها 72.6% ممولة من موارد ذاتية مقابل 41.52 مليار أوقية في العام الماضي.

وينقسم هذا المبلغ إلى:

- النفقات الاستثمارية على موارد ذاتية للدولة بـ: 31,52 مليار أوقية أي 72,6% من إجمالي النفقات الاستثمارية.
- النفقات الاستثمارية على موارد خارجية ب : 11.90 مليار أوقية أي 27.4% من إجمالي النفقات الاستثمارية منها 42.4% كقروض و57.6% في شكل منح.

الشكل 23: توزيع النفقات الاستثمارية

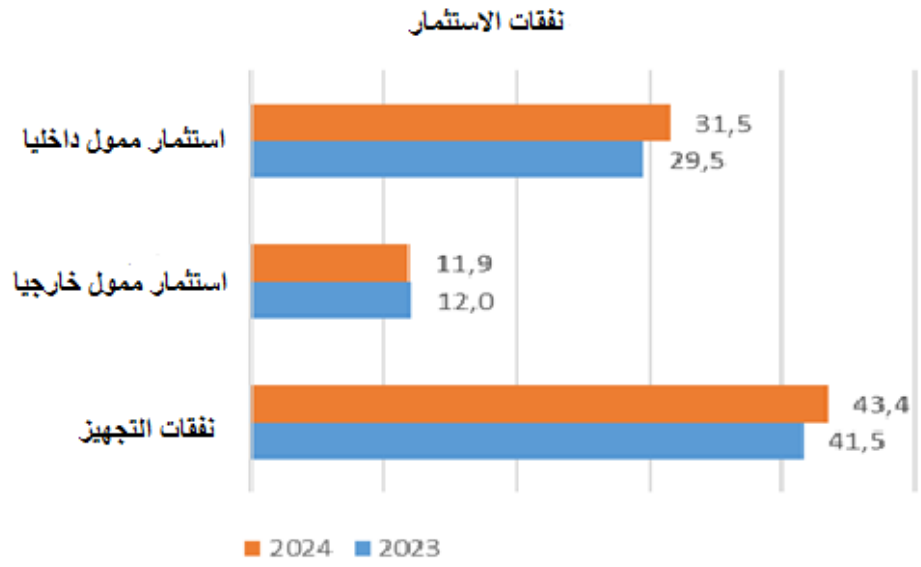

وبشكل عام، احتفظ الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية الأولية، والحصول على المياه والصرف الصحي، والإنفاق على برامج المساعدة الاجتماعية بأولويته وفقًا للبرامج الرئاسية وخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025.

3.2.5 رصيد الميزانية

تتحسن توقعات رصيد الميزانية الإجمالي في عام 2024 مقارنة بعام 2023 لتصل إلى -6.21 مليار أوقية (1.75% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية) مقارنة بـ 10.84- مليار أوقية في عام 2023 (3.7% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية). ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى الجهود المبذولة لضبط النفقات وترشيد الخيارات المالية، بعد الضغط القوي على ميزانية الدولة لمواجهة التأثيرات المجتمعة للظرفية الاقتصادية الدولية وموجات وباء كوفيد-19 في السنوات الأخيرة (تدابير الاستجابة ضد كوفيد-19، برنامج التعافي الاقتصادي، برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية)

الشكل 24: رصيد الميزانية 2024

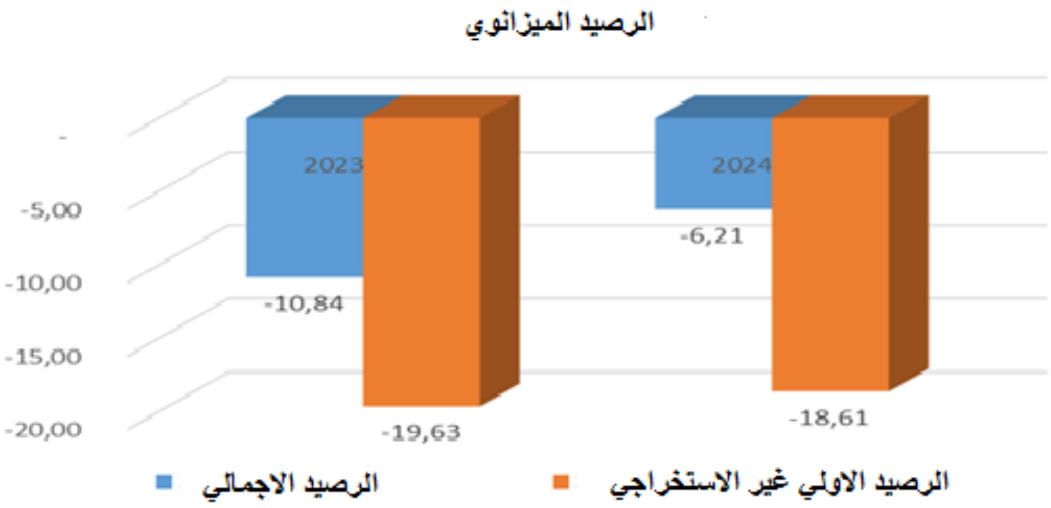

ملحقـــات

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية 2022-2024

	2022 انجازات	2023 تقديرات	2024 توقعات
		(التغيرات السنوية%)	
الاقتصاد العالمي			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي	3,5	3	2,9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء	4	3,3	4
أسعار المستهلك العالمية	8,7	6,9	5,8
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	3	0,8	3,3
سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي / برميل)	99,8	84	81
سعر الحديد (بالدولار الأمريكي / طن)	121,3	108	105
أسعار الذهب (بالدولار الأمريكي للأوقية)	1801	1800	1900
الاقتصاد الوطني			
		(التغيرات السنوية%)	
النمو الاقتصادي والأسعار			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6,4	4,2	5,6
إنتاج الحديد (بملايين الأطنان)	13,5	14	14,5
المؤشر الوطني لأسعار المستهلك	11	8,7	7
		كنسبة مئوية من الناتج المحلي (الخام)	
العمليات المدعمة للدولة			
الإيرادات العمومية باستثناء الهبات	22,7	21,8	21,7
الإنفاق العام وصافي الإقراض	27,9	26,8	24,9
الرصيد الأولي (باستثناء الهبات)	-4,4	-4,2	-2,5
الرصيد الاجمالي للميزانية	-5,2	-5	-3,2
الدين العام	44,5	41,2	38,1
القطاع الخارجي			
رصيد الحساب الجاري	-16,6	-12,1	-7,6
الديون الخارجية العامة المستحقة (بملايين الدولارات الأمريكية)	3 878	4 006	4 229
إجمالي الاحتياطيات الرسمية			
بملايين الدولارات الأمريكية	1 877	1 898	1 692
في شهور الواردات	6,6	6,4	5,6
للتذكير			
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الاوقية)	361,7	397,1	433,4
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	9 799	10 243	10 661
سعر الصرف للأوقية مقابل الدولار (المتوسط السنوي)	36,6	36,6	36,6

المصادر : ص.ن.د / و.م / و. أ.ت.م

البيان	قانون المالية المعدل 2023	مشروع قانون المالية 2024	الفارق
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	**106 361 221 354**	**108 129 851 734**	1 768 630 380
المجموع العام لايرادات ميزانية الدولة (دون تمويل العجز)	**95 519 937 463**	**101 919 878 651**	6 399 941 188
موارد الميزانية العامة	**90 315 302 832**	**96 436 569 617**	6 121 266 785
عائدات ضريبية	**58 818 135 807**	**66 077 167 560**	7 259 031 753
إيرادات غير ضريبية	**21 992 793 804**	**22 331 250 022**	338 456 218
ايرادات الصيد	7 388 516 243	7 566 108 058	**177 591 815**
ايرادات معدنية	2 841 033 669	3 150 161 637	**309127967,7**
مقسوم الأرباح وأتاواة المؤسسات العمومية	7 180 760 511	6 966 414 102	**-214 346 409**
عائدات اخرى (الديون المتنازل عنها و إيرادات المحروقات و ايتاوات الصيد)	4 582 483 381	4 648 566 226	**66 082 845**
إيرادات رأس المال	**549 263 221**	**190 612 035**	-358 651 186
هبات	**8 955 110 000**	**7 837 540 000**	-1 117 570 000
مشاريع	7 556 040 000	6 857 430 000	**-698 610 000**
دعم الميزانية	1 399 070 000	980 110 000	**-418 960 000**
إيرادات الحسابات الخاصة	**5 204 634 631**	**5 483 309 034**	278674403
فائض/عجز (+ -)	**-10 841 283 891**	**-6 209 973 082**	4 631 310 809
مجموع عام الأعباء	**106 361 221 354**	**108 129 851 734**	1 768 630 380
النفقات الاجمالية للميزانية العامة	**101 156 586 723**	**102 646 542 700**	1 489 955 977
نفقات جارية	**56 420 253 603**	**56 099 951 724**	-320 301 879
أجور ورواتب	24 280 000 000	24 869 770 529	**589 770 529**
سلع وخدمات	13 000 000 000	12 804 716 999	**-195283000,6**
تحويلات جارية	17 670 000 000	15 500 000 000	**-2 170 000 000**
فوائد على الدين العمومي	**3 212 733 120**	**3 127 280 976**	-85 452 144
خارجية	2 372 733 120	2 435 460 800	**62 727 680**
داخلية	840 000 000	691 820 176	**-148 179 824**
احتياطي مشترك	**1 470 253 603**	**2 925 464 195**	1 455 210 592
نفقات تجهيز	**41 523 600 000**	**43 419 310 000**	1 895 710 000
استثمار ممول خارجيا	12 023 600 000	11 895 180 000	**-128 420 000**
استثار ممول داخليا	29 500 000 000	31 524 130 000	**2 024 130 000**
نفقات حسابات التحويل الخاص	**5 204 634 631**	**5 483 309 034**	**278 674 403**

الموارد	قانون المالية المعدل 2023	مشروع قانون المالية 2024	التغيـر	
			بالأوقية	%
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	**106 361 221 354**	**108 129 851 733**	**1 768 630 379**	2%
مجموع موارد ميزانية الدولة (بدون تمويل العجز)	**95 519 937 463**	**101 919 878 650**	**6 399 941 187**	7%
إيرادات ضريبية	58 818 135 807	66 077 167 560	7 259 031 753	**12%**
إيرادات غير ضريبية	21 992 793 804	22 331 250 021	338 456 217	**2%**
إيرادات رأس المال	549 263 221	190 612 035	-358 651 186	**-65%**
هبات	8 955 110 000	7 837 540 000	-1 117 570 000	**-12%**
مشاريع	7 556 040 000	6 857 430 000	-698 610 000	**-9%**
دعم الميزانية	1 399 070 000	980 110 000	-418 960 000	**-30%**
إيرادات الحسابات الخاصة	5 204 634 631	5 483 309 034	**278 674 403**	5%
تمويل العجز	**10 841 283 891**	**6 209 973 082**	**-4 631 310 809**	--

الأعباء	قانون المالية المعدل 2023	مشروع قانون المالية 2024	التغيـر	
			بالأوقية	%
السلطات العمومية وتسيير الإدارات	56 420 253 603	56 099 951 724	-320 301 879	**-1%**
الديون العمومية	3 212 733 120	3 127 280 976	-85 452 144	**-3%**
منها فوائد على الدين الخارجي	2 372 733 120	2 435 460 800	62 727 680	**3%**
نفقات استثمارية	41 523 600 000	43 419 310 000	1 895 710 000	**5%**
مجموع نفقات الميزانية العامة	101 156 586 723	102 646 542 700	1 489 955 977	**1%**
نفقات الحسابات الخاصة	5 204 634 631	5 483 309 034	278 674 403	**5%**
إجمالي الأعباء	**106 361 221 354**	**108 129 851 734**	**1 768 630 380**	2%